مدى إفصاح الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي عن التنمية المستدامة ومحددات ذلك الإفصاح (دراسة تطبيقية)

د. ياسر سعيد قنديل

مدرس المحاسبة والمراجعة

بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية

مدى إفصاح الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي عن التنمية المستدامة ومحددات ذلك الإفصاح (دراسة تطبيقية)

د. ياسر سعيد قنديل*

ملخص

أدت العولمة وزيادة تعقد الاسواق إلى جعل الشركات تعمل فى بيئة ديناميكية ومعقدة ، وأصبح أصحاب المصالح أكثر طلباً للمعلومات الخاصة بكيفية أخذ الأثار البيئية والإجتماعية فى صياغة إستراتيجية الشركة وفى إتخاذ القرارات . كما زاد الإهتمام خلال العقد الماضى بالتقارير غير المالية ، والتي من أهمها تقارير الاستدامة ، وأصبح إعداد تلك التقارير هاماً وجوهرياً للشركات حتى تُظهر لاصحاب المصالح أنها جادة وفعالة فى مقابلة أهداف الإستدامة ، والنمو المستقبلى ، وتحقيق النجاح فى الاجل الطويل . لذلك يهدف هذا البحث الى تقييم مدى إفصاح الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية السعودي عن التنمية المستدامة . كما يهدف أيضاً الى فحص تأثير مجموعة من المحددات ، والتي تتمثل في حجم الشركة ، ودرجة ربحيتها ، ودرجة الرفع المالي ، وعمر الشركة ، والقطاع الصناعي الذي تنتمي اليه ، على الإفصاح عن الإستدامة . ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تم إشتقاق فروض الدراسة . ولإختبار تلك الفروض ، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من ٥٤ شركة مدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي وتنتمي لعدة قطاعات صناعية تمثل الأنشطة الاقتصادية المختلفة . وبإستخدام اسلوب تحليل المحتوى لتقارير الإستدامة وتقارير المسئولية الإجتماعية والتقارير المالية السنوية وفقاً للإصدار الثالث المعدل لمبادرة التقرير العالمي G3.1 تم حساب مؤشر الافصاح عن الإستدامة ، والذي أوضح أن الإفصاح عن الإستدامة كان منخفض نسبياً ، حيث بلغت قيمة متوسط مؤشر الإفصاح عن الإستدامة ١٧% ، وأن الإفصاح عن البعد الاقتصادي للإستدامة كان هو الأعلى يليه البعد الإجتماعي ثم البيئي . وباستخدام تحليل الإنحدار ، وتحليل التباين إحادي الإتجاه ، توصل الباحث الى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة ، وعمر الشركة على الإفصاح عن الإستدامة . ويشير ذلك إلى قبول فرضي الدراسة الأول والرابع ، حيث الشركات كبيرة الحجم أو الشركات الموجودة في السوق منذ فترة طويلة أكثر إفصاحاً عن الإستدامة من الشركات صغيرة الحجم أو الشركات الحديثة . كما توصل الباحث الى عدم وجود تأثير معنوي لدرجة ربحية الشركة أو درجة الرفع المالي على الإفصاح عن الإستدامة ، مما يعني عدم قبول فرضي الدراسة الثاني والثالث. أى أنه لا يوجد تأثير لإختلاف درجة ربحية الشركة أو درجة الرفع المالي على الإفصاح عن الإستدامة . وأخيراً توصل الباحث إلى أن إختلاف القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة يؤدي إلى تباين فى درجة الإفصاح عن الإستدامة وعن البعد البيئي للإستدامة دون أن يؤثر فى درجة الإفصاح عن البعدين الاقتصادي والاجتماعي ، مما يعنى قبول فرض الدراسة الخامس فيما يخص الافصاح عن الإستدامة ، والافصاح عن البعد البيئي للإستدامة.

---

* مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة – جامعة الأسكندرية

The Extent of Sustainable Development Disclosure of Listed Companies in Saudi Arabia Stock Exchange and the Determinants of such Disclosure (An Empirical Study)

Abstract

Globalization and the increasing complexity of the markets make companies operating in a dynamic and complex environment, and the stakeholders demand more information about how to take environmental and social impacts in shaping the company's strategy and decision making. During the last decade, the attention was increased to non financial reports, particularly the sustainable reports. Therefore, sustainable reports were important to inform stakeholders that the company is effective in meeting sustainability goals, future growth and long term success. Therefore, the current research aims to assess the extent of sustainable development disclosure of listed companies in the Saudi Arabia Stock Exchange. It also aims to investigate the impact of company size, profitability, leverage, age of the company, and the industrial sector on sustainable disclosure. By reviewing the previous studies, the researcher derived the research hypotheses. To test these hypotheses an empirical study has been conducted on a sample of 54 companies listed in the Saudi Arabia Stock Exchange and belongs to several industrial sectors representing different activities. By using content analysis of sustainability reports, CSR and annual reports in accordance to the global report initiative G3.1, the researcher calculated Sustainable Disclosure Index, which indicate that sustainable disclosure was relatively low, the mean of index was 17%, and the disclosure of the economic dimension of sustainability was the highest, followed by both the social and the environmental dimension. By using regression analysis, and one way analysis of variance, the study found positive and significant effect of company size and company age on the level of sustainable disclosure; which means accepting the first and fourth research hypothesis. The study found that profitability and leverage have no significant effect on the level of sustainable disclosure, which means that the second and third research hypothesis was not accepted. Finally the study found that the difference in the industrial sector leads to variation in the degree of sustainable disclosure and the disclosure of environmental dimension, but does not affect the degree of disclosure of both the economic and social dimensions, which means accepting the fifth research hypothesis regarding the sustainable disclosure and the disclosure of environmental dimension.

١. مقدمة ومشكلة البحث

تُعتبر القوائم والتقارير المالية أداة هامة يمكن من خلالها أن تتواصل الشركات مع أصحاب المصلحة . ومع ذلك ، فإن الشكل التقليدي للتقارير المالية والذي يقتصر على المعلومات المالية لا يُعطي صورة كاملة لأنشطة الشركة ، لأنه يتجاهل المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والبيئية. ولاشك أن المعلومات المالية تُسهم بصورة أفضل فى اتخاذ القرارات إذا كانت مدعومة بمعلومات غير مالية Aktas al et., (2013).

كما أن تقييم أداء الشركات من خلال المقاييس الاقتصادية (المالية) فقط قد يكون غير كافى ، لأن أصحاب المصلحة ربما يهتموا بالمسئولية الاجتماعية للشركة ، وبما إذا كانت الشركة تعمل بصورة صديقة للبيئة ، وتراعي القواعد والاشتراطات اللازمة للحفاظ على البيئة خاصة فى ظل زيادة الإهتمام فى السنوات الاخيرة بظاهرة الاحتباس الحرارى والاضرار البيئية . كما أن محدودية الموارد قد يجعل الشركات تهتم بالعديد من القضايا مثل الحفاظ على البيئة ، وحقوق الانسان ، وسلامة المنتجات. ولذلك أصبحت قرارات الاستثمار تعتمد على الإستدامة المجتمعية مثلما تعتمد على العوامل الاقتصادية Jennifer Ho and Taylor, (2007).

ومن الملاحظ أنه فى السنوات الاخيرة قد تم توجيه الإنتقادات للعديد من الشركات ذات الأداء الجيد من منظور المقاييس الاقتصادية وذلك لسوء أدائها الإجتماعي أو البيئي ، مما شكل ضغطاً على الشركات وتحدياً لإعطاء إهتمام أكبر بالقضايا البيئية والإجتماعية ، مع ضرورة أخذ الابعاد البيئية والاجتماعية فى الحسبان عند صياغة استراتيجية الشركة بالاضافة للأبعاد الاقتصادية (Muttakin and Khan , 2014). وقد دفعت تلك التطورات العديد من الشركات حول العالم الى تبنى برامج الإستدامة والذي تزامن مع ظهور طلب من أصحاب المصالح للتعرف على جهود الشركة وأنشطتها نحو تحقيق الإستدامة ، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى التقرير عن الإستدامة.

وقد رصدت دراسة Fifka (2012) التطور التاريخى لتقارير الإستدامة ، حيث أشارت إلى أنه خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى اتجه العديد من الشركات فى الدول الغربية الى إصدار تقارير إجتماعية بالإضافة إلى التقارير المالية . وقد حدث تحول فى بداية التسعينيات نحو الاهتمام بالقضايا البيئية مثل التلوث البيئي والانبعاثات الحرارية والنفايات مما جعل إهتمام الشركات يتحول نحو القضايا البيئية على حساب القضايا الاجتماعية ومن ثم ظهرت التقارير البيئية . ومع بداية الالفية الجديدة اتجهت الشركات نحو أخذ كل من البعد البيئي والإجتماعي معاً فضلاً عن البعد الإقتصادي فى تقرير أُطلق عليه تقرير الإستدامة أو التقرير الثلاثى أو يُطلق عليه فى بعض الشركات تقرير المسئولية الاجتماعية . وقد أصبح إعداد تقارير الإستدامة هاماً وجوهرياً للشركات حتى تُظهر لاصحاب المصالح أنها جادة وفعالة فى

مقابلة أهداف الإستدامة ، والنمو المستقبلى ، وتحقيق النجاح فى الاجل الطويل Amran and Keat Ooi, (2014).

وتوفر تقارير الإستدامة مدخلاً أكثر شمولية من التقارير المالية التقليدية ، حيث تشمل التأثير المباشر وغير المباشر للشركة على البيئة وعلى المجتمع بالاضافة الى الأداء المالي للشركة ، ويهتم بهذه التقارير العديد من أصحاب المصلحة فى الشركة مثل البنوك والمستثمرين والعملاء والعاملين والمجتمع ككل (محمود ، ٢٠١٥) . ولاشك ان زيادة الطلب من قِبل اصحاب المصالح والقبول الواسع من المديرين قد ساهم فى زيادة إنتشار تلك التقارير. فوفقاً لتقرير KPMG (2013) ، فإن حوالى ٩٣ % من أكبر ٢٥٠ شركة فى العالم اصبحت الان تقوم بإصدار تلك التقارير.

وعلى الرغم من زيادة أهمية تقارير الإستدامة وانتشارها فى العديد من دول العالم ، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الشركات حول العالم في شكل ومحتوى الإفصاح عن الإستدامة ، نظراً لأنه إفصاح إختياري فى معظم الدول. وكانت هناك العديد من المحاولات لوضع إطار للافصاح عن الإستدامة والتي من أهمها إرشادات GRI ، والتي تُستخدم على نطاق كبير فى العديد من الدول حول العالم . وقد أشار عدد من المديرين بعينة من الشركات السويدية عن سبب إختيارهم إرشادات GRI عند إعداد تقارير الإستدامة إلى أنها تزيد من مصداقية وموثوقية المعلومات الواردة فى التقارير ، حيث أنها تعتبر الإطار الاكثر قبولاً على مستوى العالم (Hedberg and Von Malmborg, 2003).

وقد اهتمت المملكة العربية السعودية فى السنوات الاخيرة بقضية التنمية المستدامة من خلال العديد من المبادرات ، حيث قامت بإنشاء مركز التنافسية الوطنى ، وتدشين مؤشر التنافسية المسئولة ، بالاضافة إلى إنشاء الوكالة المساعدة لشئون التنمية المستدامة وهي وكالة تابعة للهيئة العامة للارصاد وحماية البيئة . كما قامت أيضاً باعداد البرنامج الوطنى للتوعية البيئية والتنمية المستدامة . وتضمنت خطة التنمية العاشرة للمملكة (٢٠١٥ – ٢٠١٩) والرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠ العديد من الإسهامات والجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من تلك المبادرات ، إلا أنه على مستوى الإفصاح المحاسبي لا يوجد حتى الان معيار أو إرشادات صادرة من الجهات المعنية بتنظيم كيفية الإفصاح المحاسبي في هذا المجال. كما لا توجد أية تشريعات تُلزم الشركات بإعداد تقارير إستدامة مستقلة ، أو بدمج مؤشرات الإستدامة فى التقارير المالية ، حيث لا يزال هذا الإفصاح إفصاحاً إختيارياً . وبالتالى يمكن تلخيص مشكلة هذا البحث فى محاولة الاجابة على التساؤلات التالية :-

١. ما مدى إفصاح الشركات السعودية عن مؤشرات التنمية المستدامة سواء فى تقاريرها المالية أو فى تقارير مستقلة ؟

٢. هل يوجد تفاوت بين الشركات فى مدى الإفصاح عن المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ؟

٣. هل يختلف الإفصاح عن التنمية المستدامة بين الشركات السعودية بإختلاف حجم الشركة ، ودرجة ربحيتها ، ودرجة الرفع المالي ، وعمر الشركة ، والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة ؟

٢. هدف البحث

يهدف هذا البحث الى تقييم مدى إفصاح الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية السعودي عن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . كما يهدف البحث أيضاً الى فحص تأثير مجموعة من المحددات على الإفصاح عن التنمية المستدامة . ويمكن أن يتم ذلك من خلال إجراء تحليل محتوى لتقارير الإستدامة ، أو تقارير المسئولية الاجتماعية، أو التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية السعودي فى ضوء مبادرة التقرير العالمي GRI.

٣. أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الجوانب التالية :-

١. أن أغلب الدراسات السابقة التي أجريت سواء فى الدول المتقدمة أو فى الدول النامية كانت تركز على الإفصاح البيئي ، أو الإفصاح الإجتماعي والقليل منها هو الذي ركز على الإفصاح عن التنمية المستدامة(Bhatia and Tuli, 2014). كما أن أغلب دراسات الإفصاح عن التنمية المستدامة قد تم إجراؤها فى الدول المتقدمة ، وهناك ندرة فى الدراسات فى الدول النامية لاسيما الدول العربية ، وبالتالى تأتى الدراسة الحالية كمحاولة لسد تلك الفجوة .

٢. ركز أغلب الدراسات السابقة التي أجريت على السوق السعودي على مدى إفصاح الشركات عن المسئولية الاجتماعية ، ومحددات ومعوقات ذلك الإفصاح ، مثال ذلك دراسة عسيرى (٢٠١١) ، والشويمان (٢٠١٢) ، والقرنى (٢٠١٤) ، وعبد الحليم (٢٠١٤) ، والهباش وابراهيم (٢٠١٥) ، ومن ثم لا توجد دراسة منشورة فى حدود علم الباحث تناولت مدى إفصاح الشركات السعودية عن التنمية المستدامة ومحددات ذلك الإفصاح فى ضوء مبادرة التقرير العالمي GRI.

٣. إهتمام المملكة العربية السعودية بالقضايا البيئية والاجتماعية ، وتزايد الأصوات داخل المجتمع السعودي المطالبة بضرورة قيام القطاع الخاص بتحمل مسئولياته تجاه البيئة والمجتمع (عبد الحليم ، ٢٠١٤)

٤. تُوفر الدراسة الحالية معلومات مفيدة لكل من واضعي السياسات فى الدولة ، والمستثمرين ، والعاملين ، والعملاء ، والمجتمع بصفة عامة. حيث يمكن لواضعي السياسات من خلال محددات الإفصاح عن

الإستدامة إعداد نماذج مختلفة للافصاح تتلاءم مع الشركات وفقا لمحددات ذلك الإفصاح . فعلى سبيل المثال يمكن إعداد نموذج يلائم الشركات الكبيرة ، وأخر يلائم الشركات الصغيرة ، حيث أن وجود نموذج واحد للتقرير عن الإستدامة لكل الشركات قد يكون غير ملائم وأكثر تكلفة . وبالنسبة للمستثمرين فإنها توفر لهم معلومات تساعدهم على تحديد الشركات التي يوجهون لها استثماراتهم . أما فيما يخص العاملين فتساعدهم على تحديد أي الشركات يلتحقوا بها وخاصة إذا كان لديهم إهتمامات بالجوانب البيئية والاجتماعية ، كما تساعد العملاء على تحديد المنتجات التي يقوموا بشرائها (Iyer and Lulseged, 2013).

٥. تُسهم الدراسة الحالية فى تحفيز العديد من الجهات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة وبالإفصاح المحاسبي فى المملكة العربية السعودية ، مثل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، وهيئة سوق المال ، ووزارة التجارة ، على وضع معايير وإرشادات مُلزمة للشركات للافصاح عن الإستدامة .

٤. حدود البحث

تقتصر الدراسة على محددات الإفصاح عن الإستدامة التي ركز عليها أغلب الدراسات السابقة ، والتى توصلت إلى نتائج متباينة بشأن تأثيرها على الافصاح عن الاستدامة ، وهذه المحددات هي حجم الشركة ودرجة ربحيتها ودرجة الرفع المالي وعمر الشركة والقطاع الصناعي الذي تنتمي اليه الشركة ، وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث باقي محددات الإفصاح عن الاستدامة . كما تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات التي تنتمي لبعض قطاعات سوق الأوراق المالية السعودي ، وهي قطاع الصناعات البتروكيماوية ، وقطاع الزراعة والصناعات الغذائية ، وقطاع التجزئة ، وكل من قطاع الاتصالات وقطاع الطاقة والمرافق العامة وقطاع النقل ، وقد راعى الباحث فى إختيار تلك القطاعات أن تمثل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٥. منهج البحث

يتطلب بناء الإطار النظري لهذا البحث قيام الباحث بإستقراء العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح والتقرير عن الإستدامة ، وكذلك الدراسات السابقة المتعلقة بمحددات الإفصاح عن الإستدامة. ومن خلال هذا الإستقراء وبناء الإطار النظري للبحث سيقوم الباحث بإشتقاق فروض البحث .

وسيقوم الباحث بعد ذلك بإختبار فروض البحث من خلال دراسة تطبيقية يتم إجراؤها على عينة من الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية السعودي . وسوف يتم قياس مستوى الإفصاح عن الإستدامة ومدى الإفصاح عن مؤشرات الإستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال إجراء تحليل محتوى Content Analysis لتقارير الإستدامة ، أو لتقارير المسئولية الاجتماعية ، أو للقوائم والتقارير

المالية السنوية لتلك الشركات والمنشورة على الموقع الالكترونى للشركة ، أو على موقع سوق الاوراق المالية السعودي (تداول) . وفي النهاية سيقوم الباحث بعرض خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته .

وبالتالى سيتم تنظيم ما تبقى من البحث من خلال التعرض للدراسات السابقة ، ويلي ذلك تقييم للدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث ، ثم يتم عرض الدراسة التطبيقية ونتائجها. وأخيراً سيتم عرض خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته .

٦. الدراسات السابقة

يتناول الباحث فى هذا الجزء الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث ، والتي يمكن تبويبها من حيث مجالات إهتمامها إلى ما يلي :-

٦-١ التنمية المستدامة والإفصاح (التقرير) عن الإستدامة.

٦-٢ مبادرة التقرير العالمي GRI.

٦-٣ منافع ومزايا التقرير عن الإستدامة.

٦-٤ التنمية المستدامة فى المملكة العربية السعودية.

٦-٥ الدراسات التي تناولت مدى إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة.

٦-٦ الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح عن التنمية المستدامة.

٦-١ التنمية المستدامة والإفصاح (التقرير) عن الإستدامة.

إذا نظرنا الى إستدامة الشركات نجد إن هذا المفهوم قد ظهر كمحصلة للنمو الإقتصادي ، والتشريعات البيئية ، والضغوط التي تُمارس من قِبل العديد من الجهات لتحقيق العدالة الاجتماعية . فقد تركز الاهتمام فى البداية على المسئولية الاجتماعية للشركات ، وضرورة أن تتوافق سياسات وقرارات الشركة مع أهداف وقيم المجتمع . وقد ظهر بعد ذلك الاهتمام بالحفاظ على البيئة ، وبالتالى أصبح الاهتمام بكل من الجوانب الاجتماعية والبيئية . وقد ظهر العديد من نماذج المسئولية الاجتماعية للشركات والتي تطورت الى ما يُعرف فى الوقت الحاضر بإستدامة الشركات والتنمية المستدامة (Christofi et al., 2012) .

وقد توالت الجهود العالمية لإرساء قواعد التنمية المستدامة على المستوى العالمي من خلال ثلاثة مؤتمرات دولية مهمة ، عُقد الأول فى استكهولم بالسويد عام ١٩٧٢ تحت اسم مؤتمر الامم المتحدة حول بيئة الانسان ، وعُقد الثانى فى ريودى جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ تحت اسم مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، ثم عُقد الثالث فى جوهانسبرج بجنوب افريقيا عام ٢٠٠٢ تحت اسم مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة

، والذي حدد مجالات التنمية المستدامة فى ثلاثة مجالات وهي المجال الإقتصادي ، هي المجال الإجتماعي ، والمجال البيئي. وقد اشتمل كل مجال على عدد من الأنشطة التي تتداخل مع بعضها بما يحقق التنمية المستدامة (بدوى ، ٢٠١١).

وهناك العديد من التعريفات للتنمية المستدامة لعل أشهرها هو التعريف الذي ورد فى تقرير بورتلاند عام ١٩٨٧ والصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التابعة للامم المتحدة . إذ عرفها هذا التقرير" بأنها التنمية التي تقابل إحتياجات الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال القادمة على مقابلة إحتياجاتها" (IFAC,2011, P. 19) . وقد القى هذا التقرير تحدياً كبيراً على دول العالم لوضع تصور لمستقبل يتصف بالحفاظ على البيئة ، ويتمتع فيه الافراد بالاستقرار الإقتصادي ، والعدالة الاجتماعية . كما دعى الى تحقيق التوازن بين استغلال الموارد وحماية البيئة والحفاظ عليها . ومن الناحية العملية يشير هذا التعريف إلى أنه يجب أن نأخذ فى الحسبان الاثار الناتجة عن القرارات الاقتصادية على كل من البيئة الطبيعية ، والتنمية الاقتصادية ،والظروف الاجتماعية التي يعيش ويعمل فيها الافراد (IFAC, 2006).

كما عرفها مجلس الاعمال الدولى للتنمية المستدامة World Business Council of the Sustainable Development (WBCSD) بأنها نشاط متزامن لتحقيق الازدهار الإقتصادي مع الحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية (Aktas et al.,2013).

ويعرف Dyllick and Hockerts (2002) استدامة الشركات بإنها مقدرة الشركة على تلبية الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة لأصحاب المصالح دون المساس بمقدرتها على تلبية إحتياجاتهم فى المستقبل. كما تُعرف الاستدامة بأنها إستراتيجية الاعمال التي تلبى الاحتياجات الحالية للشركة ولأصحاب المصالح مع الحفاظ على الموارد البشرية والطبيعية التي تحتاجها فى المستقبل (KPMG,2011).

وعلى الرغم من إستخدم البعض لمفهوم الإستدامة والمسئولية الاجتماعية كمرادفين ، إلا أنهما يشيران إلى شيئين مختلفين . إذ تعتبر الإستدامة مفهوماً يتصف بالشمول حيث تسعى الشركة لتعزيز النمو المستمر على المدى الطويل فى جميع الجوانب سواء الاقتصادية ، أو البيئية ، أو الاجتماعية . فى حين تمثل المسئولية الاجتماعية مفهوماً محدوداً يركز على الأنشطة والقضايا قصيرة الاجل مثل الإلتزام بالقوانين ، والعمل الخيري ، وتحسين ظروف العمل . وبصفة عامة يمكن القول بأن جميع المنشأت لديها طموح في أن تكون مسئولة ولكن القليل منها هم من يدعون أنهم حققوا الإستدامة فعلاً(IFAC, 2006) وقد ركز Daizy and Niladri-Das (2014) على أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم أوسع وأشمل من المسئولية الاجتماعية للشركات ، حيث يعتبر المسئولية الاجتماعية جزءاً من التنمية المستدامة .

وتوجد ثلاثة أبعاد للاستدامة ألا وهي النمو الإقتصادي ، والمسئولية البيئية ، والمسئولية الاجتماعية. وعلى الرغم من إمكانية حدوث تعارض بين الأبعاد الثلاثة إلا أنها ترتبط داخلياً من خلال طرق عديدة .

فعلى سبيل المثال عند تحقيق المسئولية البيئية والاجتماعية(تجاه العاملين والمجتمع وأصحاب المصالح) فإن ذلك سيؤدى إلى تعزيز الثقة فى الشركة ويجعل أدائها جيداً ، وبالتالى لا يمكن أن تعمل المسئولية البيئية والاجتماعية بصورة منعزلة عن النمو الإقتصادي . ويجب أن تستمر الشركات فى توفير المنتجات والخدمات التي يرغب فيها الافراد من أجل تحقيق الأرباح ، و النمو ، وتوفير فرص عمل جديدة. كما يجب أن تأخذ في الاعتبار فى نفس الوقت الأثر الاجتماعي والبيئي كجزء من عملية التأكد من أنها تولد قيمة مضافة للشركة ولأصحاب المصالح فيها (IFAC, 2011 , P. 8) .

ويرى Christofi et al. (2012) ان مؤتمر التنمية والبيئة والذي انعقد فى ريو دى جانيرو فى البرازيل عام ١٩٩٢ قد لعب دوراً محورياً فى الترويج لفكرة أن إستدامة الشركات هي محصلة لثلاثة عناصر ، ألا وهي النمو الإقتصادي ، والتوازن البيئي ، والمسئولية الاجتماعية . وفى عام ٢٠٠٠ وإعتماداً على مبادىء مؤتمر ريو دى جانيرو، قامت الامم المتحدة بالتعاون مع بعض الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى فى عدة دول بصياغة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact (UNGC) لإرشاد الشركات لتوفيق عملياتها واستراتيجياتها حول أربع ركائز أساسية لتحقيق الإستدامة هي :-

١. الاعلان العالمي لحقوق الانسان.
٢. اعلان منظمة العمل الدولية للمبادئ والحقوق الاساسية للعمل.
٣. اعلان ريو دى جانيرو بشأن التنمية والبيئة.
٤. اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقد دفعت تلك التطورات العديد من الشركات حول العالم الى تبني برامج الإستدامة ، حيث أصبح هناك طلباً من أصحاب المصالح للتعرف على مدى إهتمام الشركة بالإستدامة ، وكيفية دمجها فى إستراتيجيتها ، وفى عملياتها ، ومن ثم ظهرت الحاجة الى التقرير عن الإستدامة.

ويُعرف التقرير عن الإستدامة بأنه القياس والإفصاح والخضوع للمساءلة الداخلية والخارجية من قِبل أصحاب المصالح وذلك عن أداء الشركة فيما يخص أهداف التنمية المستدامة (GRI, 2006, p.3). كما يمكن تعريفه وفقاً لمؤشر داو جونز بأنه مدخل للأعمال يحقق قيمة للمساهمين فى الأجل الطويل من خلال تبنى الفرص وإدارة المخاطر الناتجة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . (Christofi et al., 2012)

كما عرف مجلس الاعمال الدولى للتنمية المستدامة WBCSD تقارير الإستدامة بأنها تقارير عامة عن الشركة يتم تقديمها لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين ، حيث تُقدم لهم صورة عن وضع وأنشطة

الشركة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية . وبإختصار فإن تلك التقارير تصف مساهمة الشركة نحو تحقيق التنمية المستدامة (WBCSD, 2002 , p. 7).

وعرفها Daub (2007) بأنها التقارير التي تتضمن معلومات كمية ووصفية عن مدى التحسن فى الكفاءة والفعالية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركة خلال فترة التقرير ، ومدى تكامل تلك الجوانب فى نظام إدارة الإستدامة .

ويرى Habek (2014) أن التقرير عن الإستدامة عبارة عن عملية توفير معلومات عن الاداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للشركة لأصحاب المصلحة والأطراف المهتمة سواء داخل الشركة أو خارجها.

وقد قدم محمود (٢٠١٥) تعريفاً للتقرير عن الإستدامة أخذاً فى الحسبان بُعد حوكمة الشركات ، حيث عرف التقرير عن الإستدامة بأنه الممارسة المتعلقة بتقرير الشركات عن جهودها لادارة التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المترتبة على ممارسة الشركة لنشاطها ، بالاضافة الى التقرير عن الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات ، وذلك فى إطار علاقتها مع أصحاب المصالح فيها سواء داخل أو خارج الشركة.

كما يُطلق على التقرير عن الإستدامة التقرير الثلاثى Triple Bottom Line ، حيث يعطى إهتماماً متوازناً بالجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية . ويُشار إلى تلك الجوانب بال ps حيث تُعبر الارض planet عن الجانب البيئي ، ويُعبر الافراد people عن الجانب الإجتماعي ، فى حين تُعبر الارباح profitعن الجانب الإقتصادي (Daizy and Niladri Das, 2014). وقد تحول التقرير عن الإستدامة من مجرد ملخص محاسبي للاثار البيئية والاجتماعية بداخل التقارير المالية الى تقارير مستقلة وشاملة تصدرها الشركات أو تقوم بنشرها على موقعها الالكتروني (Lodhia and Martin, 2014).

ونظرا لان التقرير عن الإستدامة فى أغلب الدول يعتبر إختيارياً ، فإنه يكون لدى الشركات مرونة فى تحديد أي المعلومات يتم الإفصاح عنها. كما أصبح للتقرير مسميات عديدة ، مثل تقرير الإستدامة ، أو تقرير التنمية المستدامة ، أو تقرير المسئولية الاجتماعية . كما أصبح تقرير الإستدامة لفظاً يُطلق على أي تقرير يركز على قضايا الإستدامة سواء بجميع أبعادها أو ببعضها (Hahn and Kuhnen, 2013) .

ويمكن التفرقة بين ثلاث استراتيجيات أساسية للتقرير عن الإستدامة (Herzig and Schaltegger, 2011) :-

١. إصدار عدة تقارير ، حيث يركز كل تقرير على جانب معين ، ويوجه لفئة معينة من أصحاب المصالح ، ويكون ذلك بإصدار تقرير بيئي ، وأخر إجتماعي بالاضافة للتقرير المالي .

٢. إصدار تقرير إستدامة مستقل يغطى الجوانب الثلاثة للاستدامة (البيئي والإجتماعي والمالي).

٣. توسيع التقارير المالية وإعداد التقارير المتكاملة ، وذلك بدمج التقارير البيئية والاجتماعية فى التقارير المالية واصدار تقرير واحد متكامل.

ومن الملاحظ أن العديد من الشركات الكبرى تركز فى الاونة الاخيرة على إصدار تقرير إستدامة مستقل ، أو إعداد تقارير متكاملة . ونتيجة لإهتمام العديد من الشركات حول العالم بإصدار تقارير إستدامة ، ظهر العديد من المؤشرات للإفصاح عن الإستدامة ، مثل مؤشر داو جونز للافصاح عن الإستدامة DJSI ، والمبادرة العالمية للتقرير GRI. وبمقارنة مؤشر داو جونز للافصاح عن الإستدامة DJSI ، والمبادرة العالمية للتقرير GRI نجد أن مؤشر داو جونز يعتبر أداه لتقييم أداء الإستدامة لاغراض الاستثمار ، ويساعد فى تتبع الاداء المالي للشركات الرائده فى مجال الإستدامة. أما المبادرة العالمية للتقرير فهي أداة تساعد الشركات فى الإفصاح عن الإستدامة (Christofi et al., 2012 ; Daizy and Niladri Das, 2014)

كما اشار Montiel and Delgado-Ceballos (2014) الى أن GRI تقدم مجموعة من الإرشادات أشمل من DJSI . ففيما يخص البعد الإقتصادي ، يتضمن GRI مؤشرات للاثار الاقتصادية غير المباشرة وهذا غير موجود فى DJSI . أما فيما يخص البعد الإجتماعي فإن GRI أكثر تركيزاً على حقوق الانسان وعلى الاثار المجتمعية مقارنة بمؤشر DJSI والذي يركز على تطوير مهارات العاملين وعلى أصحاب المصالح . كذلك تعتبر مؤشرات GRI الخاصة بالبعد البيئي أكثر شمولاً من مؤشرات DJSI. ولذلك أصبح GRI معياراً عالمياً للتقرير عن الإستدامة بحكم الامر الواقع (Hahn and Kuhnen ,2013).

وقد اكتسب إطار GRI شعبية وتطبيق على نطاق كبير للتقرير عن الإستدامة فى العديد من الشركات . كما اكتسبت إرشادات التقرير عن الإستدامة GRI إعترافاً وتأييداً من العديد من الأطراف وبصفة خاصة الدوائر العالمية مثل الاتحاد الاوروبي ، والامم المتحدة ، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ، والمنتدى الإقتصادي العالمي (Jennifer Ho and Taylor, 2007) . ولذلك سوف يعتمد هذا البحث على إرشادات GRI للافصاح عن الإستدامة. وسيتناول البحث فى الجزء التالي التطور التاريخي لتلك الإرشادات مع عرض موجز لمبادئ ومؤشرات الإفصاح عن الإستدامة وفقاً لتلك الإرشادات .

٢-٦ مبادرة التقرير العالمي GRI

على الرغم من وجود العديد من الإرشادات والاطر للافصاح عن الإستدامة ، إلا ان إطار GRI هو الاكثر إنتشاراً وإستخداماً بصورة كبيرة سواءً فى الدول المتقدمة أو الدول النامية (Khan et al. , 2011).

وقد تم إصدار النسخة الاولى من إرشادات المبادرة العالمية للتقرير GRI فى عام ٢٠٠٠ وذلك بتوجيه ودعم من برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP ، وبالتعاون مع ائتلاف من أجل اقتصاديات مسئولة بيئياً CERES، ومعهد Tallus وذلك لتقديم إطار عام لإرشادات إعداد تقارير الإستدامة على المستوى الدولي . وتركز تلك الإرشادات على الشفافية والمساءلة عن الاثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح (Christofi et al. , 2012) .

وفى عام ٢٠٠٢، تم الإعلان عن النسخة الثانية للإرشادات G2 فى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فى جوهانسبرج ، ثم فى عام ٢٠٠٦ تم اصدار النسخة الثالثة للإرشادات G3 والتي كان هدفها جعل الإفصاح أكثر شفافية . وفى نهاية عام ٢٠١١ تم إصدار نسخة منقحة من الإصدار الثالث G3.1 حيث قدمت إرشادات إضافية حول الجوانب الخاصة بالمجتمع المحلي وحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين . ثم فى مايو ٢٠١٣، تم إصدار النسخة الرابعة للإرشادات G4 والتي أعطت الشركات مهلة سنتين للتحول لتطبيق النسخة الرابعة والتي يبدأ سريانها على التقارير التي يتم إعدادها بعد ٣١ / ١٢ / ٢٠١٥ .

وقد كان الهدف من إصدار النسخة الرابعة مساعدة الشركات على إعداد تقارير إستدامة موضوعية تحتوي على معلومات قيمة ومفيدة حول القضايا الهامة المتعلقة بالإستدامة ، وجعل عملية إعداد تقارير الإستدامة ممارسة معيارية بدلاً من كونها عملية إستثنائية تقوم بها مجموعة صغيرة من الشركات ، فضلاً عن توفير إرشادات حول كيفية عرض الإفصاحات الخاصة بالإستدامة فى أشكال مختلفة من التقارير سواء أكانت تقارير إستدامة مستقلة ، أو تقارير متكاملة ، أو تقارير منشورة على شبكة المعلومات (G4, 2013).

ولقد حققت النسخة الرابعة من الإرشادات G4 التوافق مع العديد من الأطر والمواثيق العالمية مثل المبادىء الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ، ،وكذلك مبادىء الميثاق العالمي للامم المتحدة ، ومبادى الامم المتحدة للاعمال التجارية وحقوق الانسان (G4 , 2013 , P.8).

وتتضمن مبادرة التقرير العالمي GRI مجموعة من **المبادئ اللازمة لإعداد تقارير الإستدامة** . وتعد تلك المبادئ أمراً اساسياً لتحقيق الشفافية فى إعداد تقارير الإستدامة . ووفقاً للاصدار الرابع للإرشادات G4 تتكون تلك المبادئ من مجموعتين (G4 , 2013) :-

المجموعة الاولى : مبادئ تحديد محتوى التقرير

وهي مجموعة من المبادئ التي تساعد في تحديد محتوى تقارير الاستدامة مع مراعاة أخذ أنشطة الشركة وتأثيراتها وتوقعات أصحاب المصلحة فى الحسبان . وتتضمن تلك المبادئ ، مشاركة أصحاب المصلحة ، وسياق الإستدامة ، والاهمية النسبية ، والاكتمال.

المجموعة الثانية : مبادئ تحديد جودة التقرير

وهي مجموعة من المبادئ أو الاشتراطات لضمان جودة المعلومات فى التقارير المتعلقة بالإستدامة. إذ تعتبر جودة المعلومات أمراً هاماً لتمكين أصحاب المصلحة من تقييم الاداء على نحو سليم ومعقول وإتخاذ الإجراءات المناسبة. وتتضمن تلك المبادىء ، التوازن ، والقابلية للمقارنة ، والدقة ، والتوقيت المناسب ، والوضوح ، والموثوقية .

وبالاضافة إلى مبادئ التقرير عن الإستدامة ، تتضمن المبادرة مجموعة من مؤشرات الإستدامة والتي تقدم معلومات حول الأداء الإقتصادي والبيئي والإجتماعي للشركة. وسوف يركز البحث الحالي على مؤشرات الإستدامة الصادرة عن إرشادات GRI لانها الأكثر تطبيقاً على المستوى الدولى كما سبق أن أشرنا. ونظراً لأن الاصدار الرابع من الإرشادات سيتم تطبيقه على التقارير التي يتم إصدارها بعد ٣١ / ١٢ / ٢٠١٥ وهي خارج فترة الدراسة التطبيقية لهذا البحث ، لذلك سوف نركز على مؤشرات الإفصاح الخاصة بالاصدار الثالث المعدل G 3.1 والصادرة فى عام ٢٠١١ ، والتي تتكون من ثلاث مجموعات من المؤشرات هي :-

أولاً : المؤشرات الاقتصادية

يتعلق البعد الإقتصادي للإستدامة بتأثيرات الشركة على الظروف الاقتصادية لأصحاب المصلحة فيها ، وعلى الانظمة الاقتصادية على مستوى الشركة ، وعلى مستوى الدولة . وبالتالى فإن المؤشرات الاقتصادية توضح تدفق رأس المال بين أصحاب المصلحة والاثار الاقتصادية الرئيسية للشركة على المجتمع بأكمله . وطبقا لإرشادات3.1 G ، تتضمن المؤشرات الاقتصادية ٩ مؤشرات تغطي ثلاثة جوانب هي الأداء الإقتصادي للشركة ، والتواجد فى السوق ، و الاثار الاقتصادية غير المباشرة .

ثانياً : المؤشرات البيئية

يتعلق البعد البيئي للاستدامة بتأثير الشركة على الانظمة الطبيعية مثل الارض والمياه والهواء ، وبالتالى فهي توضح الاثار المتعلقة بالمدخلات مثل المواد والطاقة والمياه ، وبالمخرجات مثل الانبعاثات والنفايات الصلبة والسائلة بالإضافة الى التنوع البيولوجي والإمتثال البيئي . وطبقا لإرشادات G 3.1 تتضمن

المؤشرات البيئية ٣٠ مؤشراً تغطي عدة جوانب مثل المواد والطاقة والمياه ، والتنوع البيولوجي ، والانبعاثات ، والنفايات الصلبة والسائلة ، ومدى إمتثال الشركة للوائح والقوانين البيئية .

ثالثاً : المؤشرات الإجتماعية

يتعلق البعد الإجتماعي للإستدامة بالأثار التي تسببها الشركة للأنظمة الإجتماعية التي تعمل في ظلها، وطبقا لإرشادات G 3.1 تتضمن المؤشرات الاجتماعية ٤٥ مؤشراً موزعة على ٤ فئات فرعية هي :-

١. مؤشرات ممارسات العمالة والعمل اللائق

تعتمد تلك المؤشرات على مجموعة من المعايير المعترف بها دولياً والمرتبطة بالعمل والصادرة عن الامم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وتتضمن هذه المؤشرات ١٥ مؤشراً تغطي جوانب التوظيف ، وعلاقات العمالة والادارة ، والصحة والسلامة المهنية ، والتعليم والتدريب ، والتنوع وتكافؤ الفرص ، والمساواة بين الرجل والمرأة فى الاجر .

٢. مؤشرات حقوق الانسان

تركز على مدى تطبيق معايير حقوق الانسان ، وعلى حوادث إنتهاكات حقوق الانسان ، والتغيرات فى مقدرة أصحاب المصلحة على التمتع بحقوق الانسان وممارستها . وتتضمن ١١ مؤشراً تغطي جوانب ممارسات الشراء ، والاستثمار ، وعدم التمييز ، والحريات النقابية ، والمفاوضات الجماعية ، وعمالة الاطفال ، والعمل الجبري أو القسري ، والممارسات الامنية ، وحقوق المواطنين ، والتقييم ، وشكاوى حقوق الانسان .

٣. مؤشرات المجتمع

تتعلق بأثار الشركة على المجتمع ، والمجتمعات المحلية. وتتضمن ١٠ مؤشرات تغطي جوانب المجتمع المحلي ، والفساد ، والسياسة العامة ، وإجراءات منع الاحتكار ، ومدى إمتثال الشركة للقوانين والتشريعات .

٤. مؤشرات مسئولية المنتج

تتعلق هذه المؤشرات بالمنتجات والخدمات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على أصحاب المصلحة بصفة عامة ، وعلى المستهلكين بصفة خاصة . وتتضمن ٩ مؤشرات تغطي جوانب صحة العميل وسلامته ، وملصقات معلومات وصف المنتجات والخدمات ، والاتصالات التسويقية ، وخصوصية العملاء ، ومدى إمتثال الشركة للقوانين والتشريعات المتعلقة بتوفير المنتجات والخدمات .

٦-٣ منافع ومزايا التقرير عن الإستدامة.

إن إتخاذ الشركات لقرار الإفصاح عن معلومات الإستدامة شأنه شأن أى قرار يكون من خلال مقارنة التكاليف والمنافع المرتبطة بالقرار. وعلى الرغم من تحمل الشركة للعديد من التكاليف سواء تلك التي ترتبط

بإعداد وتجهيز المعلومات ، أو التي ترتبط بنشر وتوصيل تلك المعلومات ، إلا أن إتخاذ الشركات لقرار الإفصاح عن تلك المعلومات ينبع من إدراكها تحقيق العديد من المنافع والمزايا من هذا الإفصاح والتي تفوق التكاليف المرتبطة به . وقد ناقش العديد من الدراسات المنافع والمزايا المتوقعة من إفصاح الشركات عن المعلومات المرتبطة بالإستدامة بأبعادها الثلاثة ، أو المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات البيئية أو الاجتماعية. ويمكن تلخيص أهم تلك المزايا والمنافع فى الأتى:-

١. تحسين صورة الشركة فى المجتمع بما يؤدى إلى زيادة المبيعات ، وتحقيق مزايا تنافسية ، وتحسين الاداء المالي (Albu et al. ,2011 ; Ortas et al., 2015; Crowther ,2002; Iyer and Lulseged , 2013 ; Gallego-Álvarez and Quina-Custodio , 2016)

٢. إضفاء الشرعية على أنشطة ومنتجات وخدمات الشركة ، وتحسين سمعتها من خلال إظهارها كشركة مسئولة تدير بكفاءة العمليات الخاصة بالقضايا البيئية والاجتماعية (Iyer and Lulseged , 2013; Ortas et al. ,2015).

٣. تحسين علاقة الشركة بأصحاب المصالح الرئيسيين بما يسمح لها بالوصول إلى موارد مالية جديدة قد تكون ذات تكلفة أقل خاصة من المستثمرين المهتمين بالقضايا البيئية والاجتماعية ، كما تؤدى الى تخفيض المخاطر من خلال سهولة الوصول للمقرضين(Albu et al., 2011 ; Ortas et al. , 2015).

٤. تحسن التصنيف الائتمانى للشركة بما يساهم فى نجاح الشركة مالياً ويساعدها أيضا فى جذب رؤوس الاموال طويلة الاجل (KPMG , 2008).

٥. الإمتثال للقواعد والتشريعات الحكومية ، ومن ثم تجنب العديد من الدعاوى القضائية ، وزيادة ثقة الجهات الحكومية بالشركة بما ينعكس على تحقيق العديد من المنافع مثل تحقيق وفورات ضريبية ، وتقليل الضغوط القانونية بشأن قواعد عمل الشركة (Ortas et al. , 2015; Iyer and Lulseged , 2013).

٦. زيادة الشفافية والمساءلة داخل الشركة ومن ثم تحسين مصداقية الشركة (Kolk , 2010 ; Mbekomize and Wally-Dima, 2013 ; Herzig and Schaltegger , 2011)

٧. تُعتبر معلومات الإستدامة عنصراً اساسياً لتحليل الاداء المالي للشركات نظراً لأن الإفصاح المالي فقط لا يُظهر جميع المخاطر والالتزامات المرتبطة بنشاط الشركة. كما يُنظر إلى الإفصاح البيئي والإجتماعي وما يرتبط به من تحديد للمخاطر البيئية والاجتماعية كمؤشرات لمدى قوة حوكمة الشركات. (Li et.al, 2011)

٨. يؤدي الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية إلى تحسين جودة التقارير المالية (Jennifer Ho and Taylor, 2007).

٩. توفير مجموعة من المؤشرات البيئية والاجتماعية التي تساعد الشركات داخلياً وخارجياً . فمن المنظور الداخلي تساعد تلك المؤشرات على حوكمة الشركات ، وإدارة الموارد . ومن المنظور الخارجي توفر هذه المؤشرات إطاراً يمكن المحللين الماليين والأطراف الخارجية من فهم العلاقات المتداخلة بين الاداء البيئي والإجتماعي والإقتصادي (Lodhia and Martin, 2014) .

١٠. تحسين إنتاجية العاملين من خلال زيادة الدافعية وإنخفاض معدلات التغيب عن العمل ، وإنخفاض معدل دوان العاملين (Albu et al. ,2011 ; Crowther, 2002) .

١١. تسهيل تطبيق الاستراتيجية البيئية وزيادة الوعي بالقضايا البيئية عبر أقسام الشركة (Kolk, 2010) .

١٢. تخفيض تكاليف التشغيل المستقبلية المرتبطة بالطاقة والمواد والوقت الضائع ، وكذلك تخفيض الالتزامات المستقبلية من خلال توقع التشريعات المستقبلية وبالتالى يكون للشركة ميزة تكاليفية عن المنافسين (Crowther, 2002; Albu et al. , 2011) .

١٣. تطوير أساليب وطرق إستدامة للعمليات التشغيلية بما يؤدى الى دخول الشركة لأسواق جديدة ، وكذلك تحسين العلاقات مع الموردين والعملاء بما يؤدى الى تخفيض تكاليف التشغيل وزيادة المبيعات (Crowther , 2002).

١٤. إدراج الشركة ضمن الشركات المسئولة بيئياً بما يُمكنها من الحصول على العديد من المزايا والمنافع (Iyer and Lulseged ,2013) .

١٥. تُرسل معلومات الإستدامة إشارات جيدة لأصحاب المصالح عن الاداء الكلي للشركة (Herzig and Schaltegger ,2011).

٦-٤ التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

يتمثل التوجه الحالي للمملكة العربية السعودية فى دعم دور القطاع الخاص فى عملية التنمية وتنويع مصادر الدخل القومي . وقد أصبح واضحاً أن على الشركات ومختلف مؤسسات الأعمال الخاصة دوراً أكبر فى تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال التأكيد على أن الاثار المباشرة وغير المباشرة لممارسة أعمالها

فى مختلف مجالات النشاط الإقتصادي ذات آثار إيجابية على البيئة والموارد والافراد فى المجتمع ، وأن بإمكانها إستخدام رصيدها من المعارف والاكتشافات وتطبيقاتها وغيرها من الموارد فى التوصل الى حلول لبعض التحديات البيئية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد السعودي (الشويمان ، ٢٠١٢) .

وقد قامت المملكة العربية السعودية فى السنوات الاخيرة بالعديد من المبادرات نحو تحقيق التنمية المستدامة . ففى عام ٢٠٠٦ ، قامت الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء مركز التنافسية الوطني لمساعدة الشركات فى تحسين قدراتها التنافسية من خلال الممارسات المسئولة إجتماعياً ، وإقتراح إفضل الطرق لممارسات الأعمال بطريقة تحقق التنمية المستدامة (الشويمان ، ٢٠١٢) . وفى عام ٢٠٠٨ ، قامت الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة Accountability بالتعاون مع مؤسسة الملك خالد الخيرية بتدشين مؤشر التنافسية المسئولة (القرنى ، ٢٠١٤) ، والذي يقيس مدى تبني الشركات لممارسات ومبادرات ومعايير تحسن البيئة التي تعمل فيها . ويتم منح جائزة لافضل ثلاث شركات وفقا لتصنيف المؤشر ، والتي تطبق أفضل الممارسات ، وتتبنى البرامج الأكثر فعالية في دعم التنمية المستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

كما تم إنشاء الوكالة المساعدة لشئون التنمية المستدامة ، وهي وكالة تابعة للهيئة العامة للارصاد وحماية البيئة ، وتركز على التوافق بين الأنشطة التنموية ، وحماية البيئة وتعزيزها وضمان استمراريتها ، وتحقيق الانسجام بين توفر الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة من جهة وبين متطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى ، كما تحقق دمج أركان التنمية المستدامة الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل فعال ، مع الاستغلال الأمثل لها وتنميتها كي ينعم بها الجيل الحالي دون الإخلال بها حتى يتسنى لأجيال المستقبل الاستفادة منها أيضاً (الهيئة العامة للارصاد وحماية البيئة).

كما قامت المملكة أيضاً بإعداد البرنامج الوطني للتوعية البيئية والتنمية المستدامة. ويُنفذ هذا البرنامج بالمشاركة مع عدد من الجهات الحكومية ، والجمعيات الأهلية بالمملكة، والمنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبرامج الإنمائية UNDP ، ومؤسسات القطاع الخاص. ويشمل النطاق الجغرافي للتنفيذ كافة مناطق المملكة العربية السعودية. ويهدف البرنامج على المدى القصير إلى نشر ورفع الوعي البيئي بالقضايا المحلية والإقليمية والدولية ، وبعلاقة البيئة بالتنمية وبالإجراءات التي تُتخذ لحل المشكلات البيئية وبإدارة البيئة ورقابتها، بحيث يرتقي سلم أولويات وإهتمامات كافة شرائح المجتمع السعودي، مع الدعوة لتطبيق السلوكيات البيئية الإيجابية. كما يهدف على المدى الطويل إلى تعزيز السلوكيات الإيجابية المرتبطة بالمحافظة على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة بصفتها واجباً وطنياً لبناء المستقبل البيئي للأجيال المقبلة، وإشراك الجهات الحكومية لتفعيل القوانين واللوائح والأنظمة البيئية التي تقع تحت مسؤوليتها، أو سن قوانين جديدة لضمان جودة وحماية البيئة (البوابة الوطنية – وزارة الاتصالات والمعلومات برنامج الحكومة الالكترونية).

كما قام مجلس الغرف السعودية وهيئة السوق المالية ، بالشراكة مع تمكين للحلول المستديمة بتنظيم المؤتمر الدولي الأول لإستدامة الشركات فى مدينة الرياض فى الفترة من ١٦ – ١٧ ابريل عام ٢٠١٤ بمشاركة خبراء ومتخصصين محليين ودوليين في هذا المجال.

وقد تضمنت خطة التنمية العاشرة للمملكة (٢٠١٥ – ٢٠١٩) العديد من الإسهامات والجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة من تعزيز الاصلاح المؤسسي ، ورفع كفاءة وإنتاجية أجهزة الدولة وموظفيها ، وترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية ، وحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، وتعميق التنوع الاقتصادي في المملكة ، والتحول إلى مجتمع المعرفة ، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والتعاون الخليجي والدولي ، ورفع القيمة المضافة للموارد الطبيعية ، وتنويع مصادرها ، وضمان استدامتها ، وحماية البيئة . كما تسعى الخطة إلى الحد من مخاطر التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية على اقتصاد المملكة ، ومواجهة السلع والخدمات التي يؤدي إنتاجها أو تداولها إلى إنعكاسات سلبية على البيئة (المروني ، ٢٠١٤).

وامتداداً لتوجهات المملكة نحو تحقيق التنمية المستدامة تضمنت الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠ العديد من التغيرات الاقتصادية لمرحلة ما بعد البترول ، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل ، وتحقيق القيمة المضافة ، وتحسين كفاءة الأداء بالوحدات الحكومية ، وإستثمار الموقع الجغرافي للمملكة بما يضمن عدم تعرض الاقتصاد للهزات الاقتصادية مع التقلبات فى أسعار النفط بما يدعم حق الاجيال القادمة فى العيش تحقيقاً لاهداف التنمية المستدامة .

أما على مستوى الإفصاح المحاسبي فلم تُصدر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمنوط بها إصدار معايير المحاسبة والمراجعة بالمملكة أى معايير محاسبية توضح كيفية الإفصاح عن التنمية المستدامة. كما أن هيئة سوق المال والمنوط بها تنظيم عملية إدراج الشركات ومتابعة التقارير المالية والإفصاحات الخاصة بالشركات المدرجة فى سوق المال لم تصدر أية إرشادات أو قواعد تنظم كيفية إفصاح الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية عن التنمية المستدامة . كما أن الإفصاح عن التنمية المستدامة أو حتى المسئولية الاجتماعية للشركات لا يزال حتى الان إفصاحاً اختيارياً حيث لا توجد أية تشريعات أو قواعد تُلزم الشركات بالإفصاح عنها.

٦-٥ الدراسات التي تناولت مدى افصاح الشركات عن التنمية المستدامة

تناول العديد من الدراسات السابقة مدى ومحتوى إفصاح الشركات عن الإستدامة . ومن الملاحظ أن أغلب تلك الدراسات قد أُجريت فى الدول المتقدمة والقليل منها قد اجرى فى الدول النامية أو الاقل تقدماً. وسوف نستعرض بصور موجزة أهم تلك الدراسات .

فقد ركزت دراسة Holland and Foo (2003) على أحد جوانب الإستدامة ألا وهو الجانب البيئي ، حيث هدفت إلى مقارنة ممارسات التقرير البيئي بين الشركات فى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا. ومن خلال تحليل المحتوى للتقارير البيئية لعينة من الشركات فى الدولتين توصلت الدراسة الى النتائج التالية :-

١. تقوم الشركات البريطانية بنشر تقارير بيئية مستقلة ، أو بتخصيص جزء من التقرير المالي للإفصاح البيئي بصورة أكبر من الشركات الامريكية على الرغم من أن التشريعات البيئية فى أمريكا أكثر منها في بريطانيا.

٢. يوجد إختلاف بين الشركات فى الدولتين فى مكان الإفصاح عن المعلومات البيئية . ففى حين أنه يتم الإفصاح فى بريطانيا فى قسم مستقل من التقرير المالي ، نجد أنه فى أمريكا يتم الإفصاح فى قسم تحليل ومناقشات مجلس الادارة .

٣. يوجد إختلاف بين الشركات فى الدولتين فيما يخص العناصر التي يتم التركيز عليها بصورة كبيرة ، إذ نجد أن الشركات الامريكية تركز بصورة أكبر من الشركات البريطانية على الإفصاح عن الخطر والتعويضات البيئية . ويمكن إرجاع ذلك الى زيادة وقوة التشريعات البيئية فى الولايات المتحدة الامريكية مقارنة ببريطانيا .

أما دراسة (Gallego (2006 فقد هدفت إلى تحليل المعلومات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المُفصح عنها فى تقارير الإستدامة فى اسبانيا ، ومدى إستخدام الشركات لمؤشرات GRI فى الإفصاح عن الإستدامة. ومن خلال إجراء تحليل محتوى لتقارير الإستدامة وتقارير المسئولية الاجتماعية لعينة من الشركات الكبرى والتي تنتمي إلى قطاعات صناعية مختلفة خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ توصلت الدراسة إلى ما يلي :-

١. هناك تحسن فى الإفصاح عن مؤشرات الإستدامة بصفة عامة ، وخاصة المؤشرات الاجتماعية والبيئية مقارنة بنتائج الدراسات السابقة .

٢. تعتبر المؤشرات الاقتصادية الأكثر إفصاحاً هي تلك المتعلقة بالعملاء ، فى حين أن المؤشرات الأقل إفصاحاً تتعلق بالاثار الاقتصادية غير المباشرة .

٣. هناك تفاوت كبير بين الشركات فيما يخص الإفصاح عن المؤشرات البيئية وفقاً لقطاع الصناعة الذي تنتمي إليه الشركة . فالمؤشرات المرتبطة بالتنوع البيولوجي والفاقد والانبعاثات هي الاكثر إفصاحاً فى شركات الطاقة والمياه ، فى حين أنها غير موجودة فى شركات القطاع المالي والتأمين.

٤. تعتبر المؤشرات الاجتماعية الاكثر إفصاحاً هي تلك التي ترتبط بالعمالة وحقوق الانسان مثل عدم التمييز بين العمال بسبب الجنس أو العرق ، وعمل الاطفال دون السن القانوني ، وحرية تكوين نقابات أو جمعيات عمالية .

وتناولت دراسة Roberts and Koeplin (2007) فحص تقارير الإستدامة ل ٥ شركات فى البرتغال قامت بإعداد تقارير إستدامة وفقا لإرشادات GRI ، ونشرت تلك القوائم على الموقع الالكتروني الخاص بالمبادرة العالمية للتقرير GRI خلال سنة ٢٠٠٥ . ومن خلال تحليل المحتوى لتقارير الإستدامة توصلت الدراسة الى أن الشركات محل الدراسة تقوم بالإفصاح عن المؤشرات البيئية والاجتماعية بصورة أكبر من المؤشرات الاقتصادية.

ولتقييم الإفصاح عن الإستدامة فى كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان قام Jennifer Ho and Taylor (2007) بفحص وتقييم المعلومات المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المفصح عنها سواء فى التقارير المالية للشركات ، أو فى مرفقاتها ، أو فى تقارير الإستدامة (التقرير الثلاثى) فى حالة إصدار تقرير مستقل. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :-

١. يُعتبر الإفصاح عن الإستدامة بصفة عامة فى اليابان أكبر منه في الولايات المتحدة الامريكية. وبإجراء مقارنة على مستوى كل بُعد من الأبعاد الثلاثة للإستدامة ، توصلت الدراسة الى عدم وجود إختلافات فيما يخص المؤشرات الاقتصادية . أما بالنسبة للمؤشرات البيئية والاجتماعية فإن درجة الإفصاح فى الشركات اليابانية كانت أكبر من الشركات الامريكية.

٢. كان مستوى الإفصاح عن المؤشرات الاقتصادية بصفة عامة أكبر من الإفصاح عن المؤشرات البيئية والاجتماعية.

وركزت دراسة Quick (2008) على فحص تقارير الإستدامة فى الشركات الألمانية من خلال تحليل المحتوى لتقارير الإستدامة لعدد ٢٦ شركة ألمانيه خلال الفترة من سنة ٢٠٠٠ الى سنة ٢٠٠٣ وفقاً لإرشادات GRI . وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات تقوم بالإفصاح عن الإستدامة بمعدلات مرتفعة . كما تقوم الشركات محل الدراسة بالإفصاح عن المؤشرات البيئية والاجتماعية بصورة أكبر من المؤشرات الاقتصادية. وقد أرجعت الدراسة سبب إنخفاض الإفصاح عن المؤشرات الإقتصادية الى أن أغلب تلك المؤشرات يتم الإفصاح عنها فى التقارير المالية ، وبالتالى لا تهتم الشركات بتضمين تقارير الإستدامة للمؤشرات الاقتصادية . إذ أنها تعتبر أن الإفصاح عن المؤشرات الاقتصادية هو تكرار لما يتم الإفصاح عنه فى التقارير المالية

أما دراسة Ismail and Ibrahim (2008) فقد هدفت إلى تقييم مدى الإفصاح البيئي والإجتماعي فى التقارير المالية للشركات الصناعية والخدمية فى الاردن. ومن خلال عينة من ٦٠ شركة تنتمي للقطاع

الصناعي والخدمي ، وبإستخدام تحليل المحتوى توصلت الدراسة إلى أن ٨٥ % من الشركات محل الدراسة تقوم بالإفصاح البيئي والإجتماعي بصورة أو بأخرى . كما أن الإفصاح عن الجوانب المرتبطة بالموارد البشرية هو الاكثر إفصاحاً ، فى حين ان القضايا البيئية هي الاقل إفصاحاً.

وتناولت دراسة Skouloudis and Evangelinos (2009) تقييم المؤشرات المفصح عنها فى تقارير الإستدامة فى اليونان . ومن خلال فحص التقارير المالية وتقارير الإستدامة لعينة من ١٧ شركة ، توصلت الدراسة إلى أن أكثر المؤشرات الإقتصادية المفصح عنها كان صافى المبيعات والمشتريات ، والرواتب. كما تضمنت التقارير التبرعات والمساهمات الخيرية التي قامت بها الشركات خلال فترة التقرير. أما المؤشرات البيئية الاكثر إفصاحاً ، فكانت إستهلاك المياه والطاقة والانبعاثات ، والجهود المبذولة لتحسين كفاءة إستهلاك الطاقة. وعلى الرغم من أن الدراسة لم توضح المؤشرات الاجتماعية الاكثر إفصاحاً إلا أنها أوضحت أن المقاييس المرتبطة بالامن والسلامة ، وتحسين مهارات العاملين ، والمزايا التي يحصل عليها العاملون بخلاف تلك المحددة قانوناً يتم التقرير عنها بصورة كبيرة فى تقارير الإستدامة فى اليونان.

وهدفت دراسة Perez and Sanchez (2009) إلى فحص مدى الإفصاح عن أبعاد الإستدامة الثلاثة فى شركات التعدين الرائدة حول العالم ، مع تحديد أي الأبعاد هو الأكثر تطوراً فى الإفصاح . ولتحقيق ذلك تم فحص تقارير الإستدامة لأكبر ٤ شركات تعدين حول العالم خلال الفترة من سنة ٢٠٠١ الى سنة ٢٠٠٦. وقد توصلت الدراسة الى أن البعد الإجتماعي هو الأكثر تطورا فى الإفصاح ، يليه البعد البيئي ، ثم الإقتصادي. كما أشارت الدراسة الى أن تقارير الإستدامة قد أصبحت أكثر وضوحاً وعمقاً وشفافية على الرغم من تباين نمط تطور الإفصاح بين الشركات نظراً لإختلاف توجهات أصحاب المصالح ، وتباين الموارد المالية للشركات فضلاً عن إختلاف خبرات الشركات فيما يخص الإفصاح غير المالي .

وركزت دراسة Davis and Searcy (2010) على فحص تقارير الإستدامة للشركات الكندية ، حيث تم إجراء تحليل محتوى لعدد ٨٩ تقرير إستدامة عن سنة ٢٠٠٩ وقد توصلت الدراسة الى ما يلي

١. أن أغلب الشركات التي تُصدر تقارير إستدامة هي تلك الشركات التي تنتمي إلى قطاع الطاقة والتعدين والقطاع المالي نظرا لانها تخضع لقواعد تنظيمية صارمة.
٢. لا يوجد نمط ثابت لتقارير الإستدامة ، حيث يوجد تفاوت بين الشركات فى حجم التقرير. كما أن عدداً قليلاً من الشركات هو الذي يدمج الإفصاح عن الإستدامة ضمن التقارير المالية ، فى حين أن أغلب الشركات تقوم بإعداد تقارير إستدامة مستقلة.
٣. يوجد عدد قليل من الشركات التي تحدد الفئات المستهدفة من تقارير الإستدامة.

٤. يوجد عدد قليل نسبياً من الشركات التي تصادق على تقارير الإستدامة من مجلس الادارة. وكذلك لم يوضح أغلب الشركات دور الإدارة العليا فى التقرير عن الإستدامة ، وعن مدى إهتمام الادارة العليا بقضايا الإستدامة .

٥. لم تشر أغلب تقارير الإستدامة الى إستراتيجية الشركات فيما يخص إدارة سلاسل التوريد ، ولا إلي ربط تقارير الإستدامة بالسياسة العامة للدولة.

٦. يوجد عدد قليل من الشركات التي تم مراجعة تقارير الإستدامة الخاصة بها ، والتحقق منها من خلال طرف خارجي مستقل ، وأن أغلب من تم مراجعة تقاريره كان من خلال مكاتب المراجعة الخاصة.

٧. أن أغلب التقارير قد وفرت آليات للمستخدمين لتقديم تغدية عكسية عن تقارير الإستدامة.

أما دراسة Khan et al. (2011) فقد هدفت إلى تقييم تقارير الإستدامة فى البنوك التجارية فى بنجلاديش فى ضوء إرشادات GRI. ومن خلال تحليل المحتوى للتقارير المالية لعينة من أكبر البنوك المسجلة فى بورصة دكا للاوراق المالية خلال سنتى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ، توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المتعلقة بالبعد الإجتماعي هي الاكثر إفصاحاً ، ثم المعلومات المتعلقة بالعمل اللائق وممارسات العمال والقضايا البيئية. أما المعلومات المتعلقة بحقوق الانسان ومسئولية المنتج فهي الاقل إفصاحاً مع ندرتها فى قطاع البنوك التجارية فى بنجلاديش .

ولتقييم الإفصاح عن الإستدامة فى مجال الغابات ، قامت دراسة Li et al. (2011) بإجراء تحليل محتوى لتقارير عينة من ٦٦ شركة تمثل أكبر الشركات فى العالم فى مجال الغابات ، وتصدر تقارير إستدامة أو مسئولية اجتماعية مستقلة ، أو تقوم بإصدار تقارير متكاملة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤشرات الاقتصادية والبيئية هي الاكثر إفصاحاً ، أما المؤشرات الاجتماعية والمرتبطة بحقوق الانسان ومسئولية المنتج هي الاقل إفصاحاً.

وتناولت دراسة Gurvitsh and Sidorova (2012) تحليل إتجاهات الشركات فى دول البلطيق (استونيا ، لاتفيا ، ليتوانيا) فى التقرير عن الإستدامة من خلال عينة من ٣٤ شركة تنتمي إلى قطاعات صناعية مختلفة. وقد تم إجراء تحليل محتوى لتقارير الإستدامة أو تقارير المسئولية الاجتماعية والتقارير المالية عن الفترة من سنة ٢٠٠٧ الى سنة ٢٠١١ . وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تبايناً بين شركات العينة فى كيفية الإفصاح عن معلومات الإستدامة . فبعض الشركات لم يُفصح فى القوائم المالية عن أية معلومات بيئية أو إجتماعية ولكنها أفصحت عن تلك المعلومات فى تقرير مستقل اطلق عليه تقرير إستدامة أو تقرير مسئولية إجتماعية. وهناك شركات أخرى أصدرت تقارير مستقلة بالاضافة إلى تضمين التقارير المالية لبعض المعلومات الخاصة بالإستدامة سواء فى قسم مستقل يُطلق عليه المسئولية الاجتماعية أو الإستدامة ،

أو تضمين تلك المعلومات فى تقرير مجلس الادارة. ومن الملاحظ أن الشركات تُفضل الإفصاح عن تلك المعلومات فى قسم مستقل نظراً لأن المحتوى المعلوماتي فى حالة الإفصاح في قسم مستقل يكون أكبر ، فضلاً عن سهولة الوصول للمعلومات .

كما تناولت دراسة Michelon and Parbonetti (2012) تقييم الإفصاح عن الإستدامة فى عدة دول حول العالم. وبإجراء تحليل محتوى للتقارير المالية ، وتقارير الإستدامة ، وتقارير المسئولية الاجتماعية لعينة من الشركات ، توصلت الدراسة إلي أن الإفصاح عن الجوانب المالية كان أكثر من الإفصاح عن الجوانب البيئية والاجتماعية. كما أن أغلب الشركات يقوم بالإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالإستدامة من خلال التقارير المالية السنوية ، وأن عدداً قليلاً هو الذي يقوم بالإفصاح من خلال تقارير مستقلة سواء فى شكل تقارير إستدامة أو تقارير مسئولية إجتماعية.

ولتحليل وتقييم المؤشرات المفصح عنها فى تقارير الإستدامة فى كندا، قام Roca and Searcy (2012) بإجراء تحليل محتوى لعينة من ٩٤ تقرير إستدامة لشركات كندية عن سنة ٢٠٠٨ . وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الكندية تقوم بالإفصاح عن عدد كبير من مؤشرات الإستدامة ، وأن حوالي نصف الشركات فى العينة يقوم بالإفصاح وفقاً لمؤشرات GRI ، كما أن هناك تفاوتاً بين القطاعات الصناعية المختلفة فيما يخص المؤشرات المفصح عنها فى كل بُعد من الابعاد الثلاثة للاستدامة ، وأن المؤشرات المرتبطة بالمبيعات والمنافع هي الأكثر إفصاحاً بين المؤشرات الاقتصادية ، فى حين أن المؤشرات المرتبطة بالمياه والطاقة كانت هي الأكثر إفصاحاً بين المؤشرات البيئية . وفيما يخص المؤشرات الاجتماعية ، فإن المؤشرات المرتبطة بالتبرعات وممارسات التوظيف وتقاعد العاملين هي الاكثر إفصاحاً ، وذلك على الرغم من إختلاف المسميات فيما بين الشركات. كما توصلت الدراسة إلى إختلاف المؤشرات بين الشركات وفقا لشكل الإفصاح وما إذا كان فى شكل تقرير استدامة ، أو تقرير مسئولية اجتماعية . فمثلاً فى حالة تقارير المسئولية الاجتماعية يكون التركيز الأكبر على مؤشرات البعد الإجتماعي على حساب البعدين الإقتصادي والبيئي .

واستهدفت دراسة (Harun et al. (2013 قياس جودة الإفصاح عن الإستدامة بين البنوك فى ماليزيا من خلال تحليل محتوى تقارير الإستدامة لعدد ١٥ بنكاً فى ماليزيا فى ضوء المبادرة العالمية للتقرير 3.1 G. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

١. تقوم جميع البنوك في عينة الدراسة بالإفصاح عن بعض أشكال معلومات الإستدامة بصور متفاوتة ، وإن لوحظ أن الإفصاح بصفة عامة كان محدوداً. وقد أرجعت الدراسة إنخفاض معدل الإفصاح عن الإستدامة إلى أنه لايزال افصاحاً اختيارياً ، فضلاً عن توقع البنوك بأن الإفصاح عن الإستدامة قد لا يحقق لها أية مكاسب .

٢. يُركز الإفصاح بصورة كبيرة على المعلومات المتعلقة بممارسات العمالة ، أما الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحقوق الانسان فكان محدوداً للغاية.

وركزت دراسة De la Cuesta and Valor (2013) على تقييم مدى جودة معلومات تقارير الإستدامة متمثلة فى معلومات الاداء البيئي والإجتماعي والحوكمة للشركات المدرجة فى بورصة الاوراق المالية فى اسبانيا . إذ تم إجراء تحليل محتوى لتقارير الإستدامة أو تقارير المسئولية الاجتماعية بالاضافة للقوائم المالية لسنة ٢٠٠٨ لعينة من الشركات الاسبانية الكبرى المدرجة فى مؤشر IBEX-35 . وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :-

١. هناك تحيز فى الإفصاح ، حيث يقوم أغلب الشركات فى العينة بالإفصاح عن الجوانب الإيجابية مع الإحجام عن الإفصاح عن الجوانب السلبية ، على الرغم من أن الجوانب الإيجابية قد تكون غير ذات أهمية لأصحاب المصالح. كما أن القضايا الحساسة مثل حقوق الانسان والفساد ، والعلاقة مع السلطات العامة هي الاقل إفصاحاً. أما الجوانب الاقل حساسية مثل التدريب المستمر ، ورضا العملاء والعاملين فهي الاكثر إفصاحاً ، وبالتالى فإن إمكانية الاعتماد على المعلومات المفصح عنها كان محدوداً .

٢. تعتبر المعلومات المفصح عنها غير قابلة للمقارنة نظراً لان هناك شركات تعتمد فى الإفصاح على إرشادات GRI وشركات اخرى تُفصح عن عدد محدود من المؤشرات .

٣. تُخضع بعض الشركات تقارير الإستدامة للتحقق والمراجعة من قِبل طرف خارجي ، أما باقي الشركات فلا تخضع تقارير الإستدامة لديها للتحقق والمراجعة .

٤. إن الشركات التي تنتمي إلى قطاعات ذات مخاطر مرتفعة مثل القطاع المالي ، وقطاع الاتصالات لديها مستويات إفصاح أعلى مقارنة بالشركات التي تنتمي لقطاعات منخفضة المخاطر .

ولمقارنة درجة ومستوى الإفصاح عن الإستدامة بين الشركات الكبرى فى الهند وفى الولايات المتحدة الامريكية ، قامت دراسة Tuli (2013) بمقارنة تقارير الإستدامة لعينة من الشركات فى الدولتين خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ الى عام ٢٠١١ وفقاً لإرشادات GRI ، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :-

١. أن نسبة الشركات التي تُفصح عن الإستدامة فى الولايات المتحدة الأمريكية كان أكبر من نسبة الشركات التي تُفصح عن الاستدامة في الهند ، إلا ان كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها فى تقارير الإستدامة للشركات الهندية كان أكبر من تلك المفصح عنها فى تقارير الاستدامة للشركات الأمريكية.

٢. أن البعد الاقتصادي كان هو الأعلى فى درجة الإفصاح على مستوى الدولتين ، يليه البعد الاجتماعي ثم البيئي في الشركات الهندية ، والبعد البيئي ثم الاجتماعي فى الشركات الأمريكية.

٣. كان قطاع صناعة البرمجيات والأجزاء المادية للحاسب هو الأعلى فى درجة الإفصاح فى الشركات الهندية ، فى حين أن قطاع الكيماويات كان هو الأعلى فى الشركات الأمريكية. وعلى الرغم من تفاوت درجة الإفصاح عن الإستدامة بين القطاعات الصناعية فى كلا الدولتين الا أن تلك الاختلافات لم تكن معنوية.

وتناولت دراسة Zhang (2013) مدى الإفصاح البيئي والاجتماعي فى الشركات التي تعمل فى قطاعات صناعية حساسة للبيئة فى الصين ، وهي قطاعات التعدين والكهرباء والكيماويات. وقد تم إجراء تحليل محتوى للتقارير المالية وتقارير الإستدامة والمسئولية الاجتماعية عن سنة ٢٠١٠ لعينة من الشركات المدرجة فى بورصة شنغهاى فى ضوء إرشادات GRI. وقد توصلت الدراسة الى أنه على الرغم من أن الإفصاح البيئي فى القطاعات الثلاثة كان منخفضاً نسبياً إلا ان قطاع التعدين كان هو الاعلى إفصاحاً عن المعلومات البيئية بين القطاعات الثلاثة ، وأن أغلب الإفصاحات البيئية كانت مرتبطة بالمؤشرات الخاصة بالطاقة والمواد الخام . وفيما يخص الإفصاح الإجتماعي فقد كان منخفضاً نسبياً فى القطاعات الثلاثة ، وأن الشركات التي تنتمي لقطاع الكهرباء كانت هي الاعلى إفصاحاً عن المعلومات الاجتماعية بين القطاعات الثلاثة ، وأن أغلب الإفصاحات الاجتماعية كانت مرتبطة بالمؤشرات الخاصة بالعاملين وبيئة العمل وحقوق الانسان .

كما تناولت دراسة Aktas et al. (2013) تقييم وتحليل تقارير الإستدامة فى تركيا ل ٩ شركات تنتمي للقطاع غير المالي ، والتي تم إعدادها فى ضوء المبادرة العالمية للتقرير G 3.1. وقد توصلت الدراسة إلى أن تقارير الشركات محل الدراسة تستوفي الحد الادنى من متطلبات GRI ، وأن الإفصاحات الخاصة بالقسم الأول ، وهي الإفصاحات العامة عن سجل الشركة ، وكذلك الخاصة بالقسم الثانى وهي الإفصاحات المرتبطة باسلوب الادارة بصفة عامة كانت أفضل من الإفصاحات الخاصة بالقسم الثالث وهي الإفصاحات الخاصة بمؤشرات الإستدامة. كما اوضحت الدراسة أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الشركات محل الدراسة فى درجة الإفصاح .

وهدفت دراسة (Ching et al. (2013 إلى فحص مدى جودة معلومات الإستدامة المفصح عنها فى تقارير الإستدامة لعينة من الشركات الكبرى المدرجة فى بورصة الاوراق المالية فى البرازيل ، حيث تم إجراء تحليل محتوى لتقارير الإستدامة لسنة ٢٠١١ لعدد ٣٦ شركة مدرجة بمؤشر ISE (وهو مؤشر يتضمن أفضل الشركات فى مجال الإستدامة فى البرازيل) و ٢٤ شركة مدرجة بمؤشر NM (وهو مؤشر يتضمن أعلى الشركات فى مستوى ممارسات الحوكمة فى البرازيل) وفقا للاصدار الثالث المعدل لإرشادات GRI.

وقد تم تصنيف تلك الشركات وفقاً للقطاعات الرئيسية وهي القطاع المالي ، والقطاع الصناعي ، والقطاع الخدمي ، وقطاع البنية التحتية . وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :-

١. أن الشركات المدرجة بمؤشر ISE كانت الأعلى إفصاحاً بصورة معنوية من الشركات المدرجة بمؤشر NM على مستوى الابعاد الثلاثة للاستدامة.

٢. على مستوى الشركات ككل فى كلا المؤشرين ، كانت جودة الإفصاح فى الشركات التي تنتمي لقطاع البنية الاساسية هي الأعلى ، يليها القطاع المالي ، ثم الصناعي ، وأخيرا القطاع الخدمي . وتتسق تلك النتيجة مع جودة الإفصاح على مستوى كل مؤشر على حده.

٣. هناك تقارب فى الإفصاح عن الابعاد الثلاثة على مستوى الشركات ككل. ولكن بالتحليل على مستوى كل مؤشر على حده توصلت الدراسة إلى أنه داخل مؤشر ISE لا توجد اختلافات معنوية بين الإفصاح عن الابعاد الثلاثة ، ولكن داخل مؤشر NM فإن الإفصاح عن البعد الإقتصادي كان هو الاكثر جودة مقارنة بالبعد الإجتماعي والبيئي .

وفى دراسة مشابهه ، قام (Ching et al. (2014 بإختبار مدى إلتزام الشركات بالإرشادات والمؤشرات الصادرة عن GRI فى الإفصاح عن الإستدامة ، وذلك من خلال مقارنة مؤشرات الإستدامة المفصح عنها فى مجموعة من الشركات المدرجة فى بورصة الاوراق المالية فى البرازيل والمدرجة بمؤشر ISE (وهو مؤشر يتضمن أفضل الشركات فى مجال الإستدامة فى البرازيل) وعينة من الشركات المدرجة بمؤشر FTSE4Good (وهو مؤشر تابع لبورصة لندن) ، وقد تم إجراء تحليل محتوى لتقارير الإستدامة لسنة ٢٠١١ لعدد ٣٥ شركة تنتمي للمؤشر الأول ، ومثلها للمؤشر الثانى (تضمنت شركات من امريكا واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا واستراليا تم اختيارهم فى ضوء الوزن النسبي للدول وللقطاعات الصناعية التي تنتمي لها الشركات فى المؤشر) . وقد تم تصنيف الشركات فى المؤشرين على القطاعات الرئيسية كما فى دراسة (Ching et al. (2013 . وقد توصلت الدراسة الى ما يلي :-

١. كانت الشركات المدرجة بمؤشر ISE هي الأكثر إفصاحاً عن مؤشرات الإستدامة من الشركات المدرجة بمؤشر FTSE4Good فيما يخص البعدين الإقتصادي والإجتماعي ، مع عدم وجود إختلافات معنوية بين مستوى الإفصاح للشركات المقيدة فى المؤشرين بالنسبة للبعد البيئي.

٢. على مستوى الشركات ككل فى كلا مؤشري البورصتين، كانت مؤشرات الإستدامة المرتبطة بالبعد الاجتماعي هي الأكثر إفصاحاً ، يليها مؤشرات البعد البيئي ثم الاقتصادي. أما على مستوى كل مؤشر على حده فعلى الرغم من وجود إختلافات بين مستوى الإفصاح لمؤشرات الإستدامة للابعاد الثلاثة داخل كل مؤشر إلا أن هذه الاختلافات كانت غير معنوية.

٣. على مستوى الشركات ككل فى كلا مؤشري البورصتين فإن مستوى الإفصاح عن الإستدامة فى الشركات التي تنتمي لقطاع البنية الاساسية كان هو الاعلى يليه القطاع الصناعي ثم المالي ، وأخيراً القطاع الخدمي وخاصة فيما يخص مؤشرات البعد البيئي . أما على مستوى كل مؤشر على حده فلم تجد الدراسة فروق معنوية بين القطاعات الاربع.

واستهدفت دراسة Habek (2014) تقييم ممارسات التقرير عن الإستدامة فى بولندا ، وذلك من خلال فحص تقارير الإستدامة الصادرة فى سنة ٢٠١١ . وقد تم تقييم مدى جودة ونوعية المعلومات المفصح عنها من خلال قائمة صادرة عن إحدى الشركات الاستشارية فى بولندا والتي تتضمن ٢٣ معيار تتعلق بمدى جودة التقريرعن الإستدامة وليس بأداء الإستدامة . وقد توصلت الدراسة الى ما يلي :-

١. أن حوالي ٦٠ % من تقارير الإستدامة يتم إعدادها وفقاً لإرشادات GRI ، وأن ١٩ % منها فقط هي التي يتم مراجعتها من خلال طرف مستقل.

٢. تحتوي تقارير الإستدامة للشركات فى عينة الدراسة على مجرد سرد لبعض المعلومات والارقام الخاصة بأبعاد الإستدامة عن السنة الحالية ، مع عدم إحتوائها على معلومات مقارنة عن ما تم تحقيقه من أهداف سابقة ، أو عن المستهدف تحقيقه فى السنوات التالية على الرغم من أن تلك المعلومات تكون هامة للغالبية العظمى من أصحاب المصالح.

٣. على الرغم من أن العديد من الشركات محل الدراسة لديها استراتيجيات للاستدامة إلا أن ذلك لم ينعكس على تقارير الإستدامة.

ولفحص ممارسات الإفصاح عن الإستدامة فى الهند والصين وإجراء مقارنة بين مستوى الإفصاح فى الدولتين ، قامت دراسة Bhatia and Tuli (2014) بإجراء تحليل محتوى للتقارير المالية ، وتقارير الإستدامة لعدد ١٧ شركة فى الهند و ١٩ شركة فى الصين خلال الفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠١١ فى ضوء مؤشرات GRI . وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :-

١. أن المؤشرات الاقتصادية كانت هي الاكثر افصاحاً فى الدولتين ، يليها المؤشرات الاجتماعية ثم البيئية. وعلى الرغم من وجود إختلافات فى الإفصاح بين مؤشرات الأبعاد الثلاثة إلا أن هذه الاختلافات كانت غير معنوية.

٢. هناك تفاوت فى مدى الإفصاح بين القطاعات الصناعية المختلفة فى الدولتين إلا أن هذا التفاوت كان غير معنوي.

٣. كان مستوى الإفصاح عن مؤشرات الإستدامة فى الشركات الهندية أكبر بصورة معنوية من الشركات الصينية.

أما دراسة (Isa 2014) فقد هدفت إلى تقييم الإفصاح عن الإستدامة فى نيجيريا من خلال تحليل المحتوى للتقارير المالية لعينة من شركات الاغذية والمشروبات المقيدة ببورصة الأوراق المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن الإستدامة كان محدوداً حيث يمثل ٢ % من اجمالى الإفصاح. كما أن الشركات محل الدراسة كانت أكثر تركيزاً على الإفصاح عن الجوانب البيئية وأقل تركيزاً على الإفصاح عن الجوانب المتعلقة بحقوق الانسان ، مع أخذ الإفصاح للشكل الوصفي أكثر من الشكل الكمي

وتناولت دراسة Maubane et al. (2014) تقييم الإفصاح عن الإستدامة فى جنوب افريقيا فى ضوء المؤشر الصادر عام ٢٠٠٤ ، والذي يتضمن مجموعة من الإرشادات للشركات المدرجة فى بورصة جوهانسبرج فيما يتعلق بالإستدامة والحوكمة ومسئولية الشركات ، وبإستخدام تحليل محتوى تقارير الإستدامة لعينة من الشركات المدرجة فى البورصة ، والتي تمثل قطاعات صناعية مختلفة توصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً بين القطاعات الصناعية فى مدى الإفصاح عن الجوانب المختلفة للاستدامة. فقد كان قطاع المواد الخام والتعدين هو الاكثر افصاحاً عن البعدين الإجتماعي والبيئي فضلاً عن البعد الإقتصادي. كما أن المؤشرات الخاصة بالامن والسلامة وتكافؤ الفرص هي الاكثر إفصاحاً بين المؤشرات الاجتماعية .

وهدفت دراسة أحمد (٢٠١٥) إلى تناول مدى إفصاح الشركات فى جمهورية مصر العربية عن التنمية المستدامة. وبإستخدام تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية فى ضوء متطلبات GRI ، توصلت الدراسة الى النتائج التالية:-

١. يقوم أغلب الشركات بالإفصاح عن التنمية المستدامة فى التقارير السنوية وليس فى تقارير مستقلة للتنمية المستدامة.

٢. لم يستوفِ إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة متطلبات المبادرة العالمية لاعداد التقرير GRI.

٣. كانت معلومات الإفصاح عن التنمية المستدامة وصفية أكثر منها كمية.

وركزت دراسة (Battaglia et al. 2015) على دور محاسبة الإستدامة وتطور إعداد تقارير الإستدامة فى الجمعيات التعاونية فى إيطاليا بإستخدام دراسة حالة على إحدى الجمعيات عن الفترة من سنة ٢٠٠٦ الى سنة ٢٠١١ . وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:-

١. زيادة الاهتمام بقضايا الإستدامة حيث تم إشتراك عدد كبير من العاملين والمديرين فى إدارة الإستدامة .

٢. حدوث تحول من إصدار تقارير مسئولية اجتماعية وفقاً لمجموعة من الإرشادات الايطالية الى إصدار تقارير إستدامة وفقاً لإرشادات GRI بما يشير إلى رغبة الإدارة فى زيادة الشفافية. وقد حفز ذلك على تقديم أداتين لتحليل الإستدامة ، هما الخطة الاجتماعية والخطة السنوية للاستدامة.

٣. إدخال الإستدامة فى إستراتيجية الشركة ، وفى إدارة العديد من الوظائف ، وفى الجوانب المختلفة لعملية التخطيط وإتخاذ القرارات وتقييم الاداء.

ولفحص مدى تطبيق ممارسات التقرير عن الإستدامة فى قطاع الشركات العقارية فى ماليزيا ، قامت دراسة Zahid and Ghazali (2015) بإجراء تحليل محتوى للتقارير المالية وتقارير الإستدامة والمسئولية الاجتماعية لعينة من الشركات العقارية فى ماليزيا عن الفترة من سنة ٢٠١١ الى سنة ٢٠١٣ مع قياس مستوى الإفصاح فى ضوء إرشادات GRI. وقد توصلت الدراسة الى أنه على الرغم من أن مستوى الإفصاح عن الإستدامة كان منخفضاً إلا أن الاتجاه العام للافصاح كان فى تزايد على مدار السنوات الثلاث ، وأن الإفصاح عن المؤشرات الاجتماعية كان هو الأعلى ثم المؤشرات الاقتصادية ، وأخيراً المؤشرات البيئية حيث كان مستوى الإفصاح عن المؤشرات البيئية متدني بدرجة كبيرة.

يتضح من الدراسات السابقة أنه على الرغم من أن الإفصاح عن الإستدامة لا يزال إفصاحاً اختيارياً فى أغلب الدول إلا أن الاتجاه العام هو زيادة مدى إفصاح الشركات عن معلومات الإستدامة خلال السنوات الاخيرة. كما أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الشركات فى الدول المختلفة بشأن طريقة ومحتوى الإفصاح ، إذ تقوم بعض الشركات بالإفصاح من خلال تقارير مستقلة يُطلق عليها تقرير استدامة ، أو تقرير مسئولية إجتماعية ، أو تقرير ثلاثي ، فى حين أن شركات أخرى تكتفى بدمج معلومات الإستدامة فى التقارير المالية السنوية أو فى تقرير مجلس الادارة. أما فيما يخص محتوى الإفصاح فإن بعض الشركات يقوم بالإفصاح فى صورة وصفية ، أو فى صورة كمية ، وهناك شركات اخرى تجمع بين الإفصاحين الوصفي والكمي. وبالتالي يثار التساؤل عن سبب تباين الإفصاح عن معلومات التنمية المستدامة بين الشركات ، وما هي محددات ذلك الإفصاح ؟ ولذلك سوف يقوم الباحث فى الجزء التالي بإستعراض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت محددات الإفصاح عن الإستدامة .

٦-٦ الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح عن التنمية المستدامة

تناول العديد من الدراسات السابقة محددات الإفصاح عن الإستدامة. ويلاحظ أن تلك الدراسات قد تم إجراؤها فى بيئات مختلفة. إذ نجد أن معظم تلك الدراسات قد اجريت فى الدول المتقدمة والقليل منها تم إجراؤه فى الدول النامية. كما يلاحظ أيضاً أن بعض تلك المحددات قد اتفق معظم الدراسات السابقة بشأنها ، فى حين حدث تعارض بين الدراسات السابقة بشأن بعض المحددات الاخرى. وسوف نستعرض بصور موجزة أهم تلك الدراسات .

فقد هدفت دراسة Gao et al. (2005) إلى فحص وتحليل محددات الإفصاح البيئي والإجتماعي فى هونج كونج. ومن خلال تحليل المعلومات المفصح عنها فى التقارير المالية لعينة من ٣٣ شركة مسجلة فى

بورصة الأوراق المالية بهونج كونج خلال الفترة من سنة ١٩٩٣ الى سنة ١٩٩٧ توصلت الدراسة الى ما يلي:-

١. يوجد ارتباط إيجابي بين حجم الشركة والإفصاح البيئي والإجتماعي .

٢. يؤثر قطاع الصناعة الذي تنتمي إليه الشركة على كمية ومحتوى الإفصاح ، حيث تقوم الشركات التي تنتمي إلى قطاع المرافق والخدمات بالإفصاح البيئي والإجتماعي بصورة أكبر من الشركات التي تنتمي إلى قطاع الخدمات المالية والبنوك.

وتناولت دراسة Jennifer Ho and Taylor (2007) تقييم الإفصاح عن الإستدامة والتعرف على محدداته فى كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان. وقد توصلت الدراسة الى ما يلي :-

٣. كان الإفصاح فى الشركات اليابانية بصفة عامة أكبر من الشركات الامريكية.

٤. أن حجم الشركة كان متغيراً معنوياً ويؤثر إيجابياً على الإفصاح عن الإستدامة ، حيث كانت الشركات كبيرة الحجم أكثر إفصاحاً من الشركات صغيرة الحجم .

٥. أن القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة له تأثير معنوي ، حيث كانت الشركات الصناعية أكثر إفصاحاً من الشركات غير الصناعية.

٦. أن الربحية والرفع المالي كان لهما تأثير عكسي ولكنه غير معنوي على الإفصاح عن الإستدامة.

٧. كان للسيولة تأثير عكسي ومعنوي على الإفصاح عن الإستدامة .

أما دراسة Ismail and Ibrahim (2008) فقد ركزت على تأثير كل من حجم الشركة وملكية الدولة للشركات وإختلاف القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة على الإفصاح البيئي والإجتماعي للشركات الصناعية والخدمية فى الاردن. ومن خلال تحليل محتوى التقارير المالية توصلت الدراسة الى ما يلي :-

١. يرتبط حجم الشركة بصورة إيجابية ومعنوية مع الإفصاح البيئي والإجتماعي .

٢. ترتبط ملكية الدولة للشركات بصورة سلبية ومعنوية مع مستوى الإفصاح البيئي والإجتماعي ، بمعنى أن الشركات المملوكة للدولة أقل إفصاحاً من الشركات الخاصة.

٣. لا توجد علاقة إرتباط معنوي بين إختلاف القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركات ومستوى الإفصاح البيئي والإجتماعي فى الشركات الاردنية.

وتناولت دراسة Dilling (2009) فحص تأثير كل من حجم الشركة ، وأدائها المالي ، وهيكل ملكيتها ، والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه ، والموقع الجغرافي للشركة ، ومجموعة من متغيرات الحوكمة على الإفصاح عن الإستدامة. ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة على عينة من ١٢٤ شركة تعمل فى ٢٥ دولة حول

العالم فى عدة دول من اوروبا وامريكا الشمالية وأفريقيا وأسيا ومن قطاعات صناعية مختلفة. وقد تم تصنيف الشركات إلى شركات تقوم بإعداد تقارير إستدامة وفقاً لإرشادات GRI ،وشركات لا تطبق إرشادات GRI. ومن خلال فحص تقارير الإستدامة والقوائم المالية للشركات توصلت الدراسة الى النتائج التالية :-

١. أن الشركات التي تعمل فى اوروبا أكثر إفصاحاً عن الإستدامة من الشركات التي تعمل فى أمريكا الشمالية وأسيا وأفريقيا.

٢. أن الشركات التي تعمل في قطاعات هامة ومسلط عليها الاضواء ، مثل قطاع الطاقة أكثر إفصاحاً من الشركات التي تعمل في قطاعات أقل أهمية مثل قطاع الخدمات.

٣. توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين ربحية الشركات والإفصاح عن الإستدامة.

٤. لا توجد علاقة بين حجم الشركة والإفصاح عن الإستدامة .

٥. لا توجد علاقة بين هيكل التمويل والإفصاح عن الإستدامة.

٦. لا توجد علاقة بين متغيرات الحوكمة متمثلة فى عدد أعضاء لجنة المراجعة ، وعدد أعضاء مجلس الادارة ، وعدد إجتماعات لجنة المراجعة ، وعدد اجتماعات مجلس الادارة ، ووجود لجنة إستدامة ، ووجود لجنة حوكمة ، والإفصاح عن الإستدامة.

أما دراسة Li et al. (2011) فقد هدفت إلى تقييم محددات الإفصاح عن الإستدامة فى الشركات التي تعمل في مجال الغابات ، حيث تم إجراء تحليل محتوى للتقارير الخاصة بعينة من ٦٦ شركة تمثل أكبر الشركات فى العالم وتقوم بإصدار تقارير إستدامة ، أو تقارير مسئولية إجتماعية مستقلة ، أو تقوم بإصدار تقارير متكاملة. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

١. يؤثر حجم الشركة بصورة إيجابية ومعنوية على الإفصاح عن الإستدامة.

٢. لا تؤثر درجة ربحية الشركة ، ومقر المركز الرئيسي للشركة على الإفصاح عن الإستدامة.

ولإختبار تأثير مجموعة من المتغيرات على الإفصاح عن الإستدامة فى عدة دول ، قامت دراسة Michelon and Parbonetti (2012) بإجراء تحليل محتوى للتقارير المالية ، وتقارير الإستدامة ، وتقارير المسئولية الاجتماعية لعينة من الشركات من دول مختلفة. وقد توصلت الدراسة الى ما يلي :

١. لا يؤثر إستقلال أعضاء مجلس الادارة ، وعدم الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذى ، ووجود لجنة للمسئولية الاجتماعية بمجلس الادارة على الإفصاح عن الإستدامة.

٢. يؤثر وجود أعضاء مؤثرين مجتمعياً ضمن أعضاء مجلس الادارة بصورة إيجابية ومعنوية على الإفصاح عن الإستدامة.

٣. يؤثر حجم الشركة والانضمام لمؤشر داو جونز بصورة إيجابية ومعنوية على الإفصاح عن الإستدامة.

٤. توجد إختلافات معنوية بين الشركات التي تنتمي لقطاعات صناعية مختلفة فيما يخص درجة الإفصاح عن الإستدامة.

٥. لا يؤثر كل من ربحية الشركة ، والرفع المالي ، وعمر الشركة ، وتسجيل أسهم الشركة فى البورصات العالمية على الإفصاح عن الإستدامة.

أما دراسة Legendre and Coderre (2013) فقد هدفت إلى تحليل محددات تطبيق إرشادات مبادرة التقرير العالمي GRI. ومن خلال اجراء تحليل محتوى لتقارير الإستدامة لعينة من الشركات فى عدة دول حول العالم توصلت الدراسة إلى ما يلي :-

١. تعتبر الشركات كبيرة الحجم أكثر إستخداماً لمؤشرات GRI فى الإفصاح عن الإستدامة من الشركات صغيرة الحجم.

٢. أن الشركات ذات الربحية المرتفعة أكثر إستخداماً لمؤشرات GRI فى الإفصاح عن الإستدامة من الشركات ذات الربحية المنخفضة.

٣. تعتبر الشركات التي تعمل فى قطاعات صناعية ذات درجة مخاطر بيئية كبيرة مثل شركات البترول والكيماويات هي الأكثر استخداماً لمؤشرات GRI فى الإفصاح عن الإستدامة من الشركات التي تعمل فى قطاعات صناعية ذات درجة مخاطر بيئية منخفضة مثل البنوك وشركات التامين.

وتناولت دراسة Iyer and Lulseged (2013) تأثير الملكية العائلية للشركات وبعض المتغيرات الاخرى على الإفصاح عن الإستدامة فى الشركات الامريكية. ومن خلال فحص تقارير الإستدامة لعينة من الشركات المسجلة فى مؤشر استاندر اند بور توصلت الدراسة الى ما يلي :-

١. لا توجد اختلافات بين الشركات العائلية وغير العائلية فيما يتعلق بميل الشركة نحو إصدار تقارير الإستدامة ، أو فيما يخص درجة التفاصيل التي تحتويها تقارير الإستدامة.

٢. تُعتبر الشركات كبيرة الحجم أكثر إحتمالية لإصدار تقارير إستدامة ، كما أن تقارير الإستدامة التي تصدرها تكون أكثر تفصيلاً من الشركات صغيرة الحجم .

٣. تُعتبر الشركات ذات معدل العائد المرتفع على الاصول أكثر إحتمالية لإصدار تقارير إستدامة ، بالإضافة إلى أن تقارير الإستدامة التي تصدرها تكون أكثر تفصيلاً من الشركات ذات معدل العائد المنخفض.

٤. أن الشركات كثيفة رأس المال تكون أكثر إحتمالية لإصدار تقارير إستدامة ، كما ان تقارير الإستدامة التي تصدرها تكون أكثر تفصيلاً من الشركات كثيفة العمالة.

٥. تُعتبر الشركات التي تعمل فى قطاعات البترول والكيماويات والمنافع أكثر إحتمالية لإصدار تقارير إستدامة ، كما ان تقارير الإستدامة التي تصدرها تكون أكثر تفصيلاً من الشركات التي تعمل فى القطاع المالي.

وهدفت دراسة Mbekomize and Wally-Dima (2013) إلى إختبار تأثير عدة متغيرات على الإفصاح عن الإستدامة فى بتسوانا . ومن خلال تحليل المحتوى للتقارير المالية وتقارير الإستدامة توصلت الدراسة إلى ما يلي :-

١. ليس لحجم الشركة ولا للقطاع الصناعي الذي تنتمي اليه تأثير معنوي على الإفصاح البيئي والإجتماعي .

٢. هناك اختلاف فى درجة الإفصاح بين الشركات الحكومية وغير الحكومية إلا أن هذا الاختلاف كان غير معنوي.

وتناولت دراسة سعد الدين (٢٠١٣) تحليل العلاقة بين خصائص الشركات ومدى الإفصاح البيئي والإجتماعي فى جمهورية مصر العربية بعد إصدار المؤشر المصرى للمسئولية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ومن خلال تحليل المحتوى لعينة من ١٤ شركة مسجلة فى بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من سنة ٢٠٠٨ الى سنة ٢٠١١ ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

١. توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين كل من حجم الشركة ودرجة ربحيتها ودرجة الرفع المالي والإفصاح البيئي والإجتماعي.

٢. يوجد تأثير معنوي لقطاع الصناعة الذي تنتمي اليه الشركة على الإفصاح البيئي والإجتماعي.

٣. لا يوجد إرتباط معنوي بين كل من عمر الشركة وجنسيتها والإفصاح البيئي والإجتماعي.

كما هدفت دراسة Zhang (2013) إلى إختبار تأثير مجموعة من المتغيرات على الإفصاح البيئي والإجتماعي للشركات التي تعمل فى قطاعات صناعية حساسة للبيئة بالصين ، وهي قطاعات التعدين والكهرباء والكيماويات. وبإستخدام عينة من الشركات المدرجة فى بورصة شنغهاى تم اجراء تحليل محتوى للتقارير المالية وتقارير الإستدامة والمسئولية الاجتماعية لسنة ٢٠١٠ فى ضوء إرشادات GRI. وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :-

١. يؤثر كل من حجم الشركة ، وعمرها ، ودرجة ربحيتها ، وعضوية الغرفة الصناعية بصورة إيجابية ومعنوية على الإفصاح البيئي عبر القطاعات الصناعية الثلاثة ، فى حين أن ملكية الحكومة ودور الادارة والرفع المالي ليس لهم تأثير معنوي على الإفصاح البيئي عبر القطاعات الصناعية الثلاثة.

٢. يؤثر كل من حجم الشركة ودور الإدارة والرفع المالي بصورة إيجابية ومعنوية على الإفصاح الاجتماعي عبر القطاعات الصناعية الثلاثة ، فى حين أن درجة الربحية لها تأثير ايجابى ومعنوي على الإفصاح الإجتماعي فى قطاعي التعدين والكهرباء ، لكنها غير مؤثرة على الإفصاح الإجتماعي فى قطاع الكيماويات. أما ملكية الحكومة وعمر الشركة والعضوية فى الغرفة الصناعية فلم يكن لهم تأثير معنوي على الإفصاح البيئي عبر القطاعات الصناعية الثلاثة.

وتناولت دراسة Janggu et al. (2014) تأثير خصائص مجلس الادارة على الإفصاح عن الإستدامة فى الشركات الماليزية. وبفحص تقارير الإستدامة لعدد ١٠٠ شركة مدرجة فى بورصة الأوراق المالية بماليزيا توصلت الدراسة الى ما يلي:-

١. يرتبط كل من حجم مجلس الإدارة ، ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة إيجابياً مع الإفصاح عن الإستدامة ، إذ أنه كلما زاد حجم المجلس كلما زاد التاثير على كمية ونوعية معلومات الإستدامة المفصح عنها ، وكلما كان هناك أعضاء من المجلس لديهم شهادات مهنية أو أكاديمية (ماجستير أو دكتوراة) كلما زادت درجة الإفصاح عن الإستدامة .

٢. توجد علاقة عكسية ولكنها غير معنوية بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة ودرجة الإفصاح عن الإستدامة. بمعنى أن الشركات التي تدار من خلال الملاك أقل إفصاحاً عن معلومات الإستدامة .

٣. لا تؤثر إستقلالية الأعضاء أو وجود أعضاء أجانب فى مجلس الإدارة على الإفصاح عن الإستدامة .

أما دراسة Kansal et al. (2014) فقد هدفت إلى إختبار العلاقة بين مجموعة من المتغيرات والإفصاح البيئي والإجتماعي فى الهند ، حيث تم بناء مؤشر يتضمن ٩٦ عنصراً تعكس الجوانب البيئية والاجتماعية للشركة. وبفحص تقارير عينة من الشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية بالهند ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

١. يُعتبر قطاع صناعة الصلب والمعادن هو الأعلى إفصاحاً ، يليه قطاع توليد وتوزيع الطاقة ، أما قطاع الاسمنت فهو الاقل إفصاحاً. وبمقارنة مدى معنوية الإختلافات بين درجة الإفصاح فى القطاعات المختلفة توصلت الدراسة إلى أن الإختلافات كانت معنوية ، وبالتالى يعتبر نوع القطاع الصناعي الذي تنتمي اليه الشركة محدداً للإفصاح البيئي والاجتماعي.

٢. تُعتبر الشركات ذات السمعة الطيبة (مقاسة بعدد الشهادات والجوائز التي حصلت عليها الشركة فى مجال المسئولية الاجتماعية) أكثر إفصاحاً عن المعلومات البيئية والاجتماعية.

٣. توجد علاقة إيجابية ولكنها غير معنوية بين حجم الشركة والإفصاح البيئي والإجتماعي.

٤. يُعتبر عمر الشركة محدداً معنوياً للافصاح البيئي والإجتماعي للشركات ، حيث تفصح الشركات التي تعمل فى السوق منذ فترة طويلة بصورة أكبر من الشركات الحديثة.

٥. توجد علاقة عكسية ومعنوية بين درجة الرفع المالي للشركة والإفصاح البيئي والإجتماعي.

٦. لا توجد علاقة معنوية بين ربحية الشركة مقاسة بصافى الربح بعد الضريبة والإفصاح البيئي والإجتماعي للشركات ، فى حين توجد علاقة إيجابية بين ربحية الشركة مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية والإفصاح البيئي والإجتماعي.

وتناولت دراسة (Isa (2014 تأثير كل من حجم الشركة ودرجة ربحيتها على الإفصاح عن الإستدامة فى نيجيريا. وبإستخدام تحليل المحتوى للتقارير المالية لعينة من شركات الاغذية والمشروبات المدرجة ببورصة الأوراق المالية بنيجيريا ، توصلت إلى ما يلي :-

١. أن حجم الشركة له تأثير عكسي ومعنوي على الإفصاح عن الإستدامة.

٢. تؤثر الربحية تأثيراً عكسياً ولكنه غير معنوي على الإفصاح عن الإستدامة.

واستهدفت دراسة Shamil et al. (2014) إختبار تأثير مجموعة من المتغيرات على الإفصاح عن الإستدامة فى سريلانكا. ومن خلال عينة من ١٤٨ شركة تمثل قطاعات صناعية مختلفة ، توصلت الدراسة الى ما يلي :

١. يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لحجم مجلس الادارة وإستقلال رئيس مجلس الادارة (عدم الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذى) على الإفصاح عن الإستدامة.

٢. يؤثر وجود نساء ضمن أعضاء مجلس الادارة تأثيراً عكسياً على الإفصاح عن الإستدامة.

٣. لا يؤثر إستقلال أعضاء مجلس الادارة أوالتنوع العرقى لأعضاء المجلس على الإفصاح عن الإستدامة.

٤. يؤثر حجم الشركة ونمو الشركة تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على الإفصاح عن الإستدامة.

٥. يؤثر عمر الشركة تأثيراً عكسياً ومعنوياً على الإفصاح عن الإستدامة.

٦. لا يوجد تأثير معنوي لكل من ربحية الشركة والرفع المالي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه على الإفصاح عن الإستدامة.

وتناولت دراسة Kend (2015) إختبار تأثير مجموعة من متغيرات الحوكمة ، ومجموعة من المتغيرات الاخرى على الإفصاح عن الإستدامة فى تقرير مستقل فى عينة من الشركات فى استراليا وانجلترا ، وما إذا كانت تقارير الإستدامة تخضع لتدقيق خارجي أم لا . وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :-

١. يرتبط حجم الشركة بصورة إيجابية ومعنوية مع الإفصاح عن الإستدامة فى تقرير مستقل.

٢. ليس لربحية الشركة أي تأثير معنوي على الإفصاح عن الإستدامة فى تقرير مستقل.

٣. أن الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مكاتب المراجعة الاربعة الكبرى أكثر إفصاحاً عن الإستدامة فى تقرير مستقل.

٤. لا ترتبط أتعاب المراجعة بصورة معنوية مع الإفصاح عن الإستدامة فى تقرير مستقل.

٥. يؤثر وجود لجنة للحوكمة وأخرى للاستدامة داخل مجلس الادارة ، وكذلك عدد أعضاء لجنة المراجعة تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على الإفصاح عن الإستدامة فى تقرير مستقل .

وركزت دراسة أحمد (٢٠١٥) على فحص تأثير مجموعة من المتغيرات على إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة فى جمهورية مصر العربية . وبإستخدام تحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية فى ضوء متطلبات GRI ، توصلت الدراسة الى ما يلي :-

١. توجد علاقة إرتباط إيجابية ومعنوية بين كل من حجم الشركة وربحية السهم وإفصاح الشركة عن التنمية المستدامة.

٢. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل من نسبة الربحية ونسبة الرفع المالي وإفصاح الشركة عن التنمية المستدامة.

٣. عدم وجود فروق معنوية بين إفصاح الشركات التي تنتمي لقطاعات صناعية مختلفة عن التنمية المستدامة.

وتناولت دراسة Ortas et al. (2015) إختبار تأثير مجموعة من العوامل على الإفصاح عن الإستدامة مع التركيز على البعد البيئي (الإستدامة البيئية). ومن خلال تحليل المحتوى لتقارير عينة من الشركات فى عدة دول تنتمي لقطاعات صناعية مختلفة توصلت الدراسة إلى ما يلي :-

١. يؤثر حجم الشركة ودرجة الرفع المالي بصورة إيجابية ومعنوية على الإفصاح عن الإستدامة .

٢. يؤثر الانفاق على البحوث والتطوير بصورة إيجابية ومعنوية على الإفصاح عن الإستدامة ، نظراً لان زيادة الانفاق على البحوث والتطوير يوفر فرصة للاستثمار فى تقنيات صديقة للبيئة.

٣. يوجد تفاوت فى درجة الإفصاح بين القطاعات الصناعية المختلفة. فالشركات التي تنتمي لقطاع الصناعات الكيماوية والتعدين والمستحضرات الطبية والغاز أكثر إحتمالاً للافصاح عن معلومات الإستدامة من الشركات التي تنتمي للقطاعات الاخرى.

٤. لا تؤثر ربحية الشركة متمثلة فى معدل العائد على الاصول على الإفصاح عن الإستدامة.

ولإختبار تأثير مجموعة من العوامل على الإفصاح عن معلومات الإستدامة فى عدة دول ، قامت دراسة Gallego-Álvarez and Quina-Custodio (2016) بإجراء تحليل محتوى لتقارير الإستدامة والتقارير المالية لسنة ٢٠١٤ لعينة مكونة من ١١٠ شركة مسجلة على موقع GRI. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :-

١. أن المؤشرات الاجتماعية كانت هي الاكثر إفصاحاً ثم المؤشرات الاقتصادية ثم البيئية.

٢. أن حجم الشركة له تأثير إيجابي ومعنوي على الإفصاح عن الإستدامة وعلى الإفصاح عن معلومات كل بعد من أبعاد الإستدامة الثلاثة.

٣. أن الرفع المالي له تأثير إيجابي ومعنوي على الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية فقط .

٤. يؤثر الابتكار تأثيراً عكسياً ومعنوياً على الإفصاح عن الإستدامة ، وعلى الإفصاح عن معلومات كل بعد من أبعاد الإستدامة الثلاثة.

٥. لا يؤثر معدل العائد على الاصول تأثيراً معنوياً على الإفصاح عن الإستدامة ، أوعلى الإفصاح عن معلومات كل بعد من أبعاد الإستدامة الثلاثة .

٦. لا يؤثر التسجيل فى مؤشر داو جونز والنظام القانوني والتشريعي على أى بعد من أبعاد الإستدامة ، وإن وجدت الدراسة تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على الإفصاح عن المعلومات البيئية فقط عند مستوى معنوية ١٠ % .

٧. لم تتوصل الدراسة الى نتيجة حاسمة فيما يخص تأثير القطاع الصناعي التي تنتمي إليه الشركة على الإفصاح عن الإستدامة.

٧. تقييم الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

أوضحت الدراسات السابقة أن الإفصاح عن الإستدامة فى أغلب دول العالم لايزال إفصاحاً اختيارياً تقوم به الشركات إستجابة للضغوط الداخلية والخارجية من أصحاب المصالح ، ورغبة فى تحقيق العديد من المزايا والمنافع. كما أوضحت الدراسات أن هناك تبايناً بين الشركات فى شكل ومحتوى الإفصاح عن الإستدامة ، حيث تقوم بعض الشركات بالإفصاح من خلال تقارير مستقلة ، فى حين تكتفي شركات أخرى

بدمج معلومات الإستدامة فى التقارير المالية السنوية ، أو فى تقرير مجلس الادارة . أما فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح فنجد أن بعض الشركات تقوم بالإفصاح فى صورة وصفية أو فى صورة كمية ، وهناك شركات اخرى تجمع بين الإفصاحين الوصفي والكمي .

وقد أرجعت الدراسات السابقة التباين فى الإفصاح عن معلومات الإستدامة بين الشركات الى مجموعة من المتغيرات أوالمحددات . ومن إستعراض تلك الدراسات نجد أنها قد توصلت إلى نتائج متباينة بشأن تلك المحددات وتأثيرها على الإفصاح . وقد كان أكثر المحددات التي ركزت عليها الدراسات هي حجم الشركة ، ودرجة ربحية الشركة ، ودرجة الرفع المالي ، وعمر الشركة والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة. لذلك سوف يركز الباحث على تلك المحددات لاشتقاق فروض البحث وفى إجراء الدراسة التطبيقية .

٧ – ١ حجم الشركة

يُعتبر حجم الشركة من أكثر المحددات التي ركزت عليها الدراسات السابقة فى تفسير تفاوت الإفصاح الاختيارى بصفة عامة والإفصاح عن الإستدامة بصفة خاصة. فمن الناحية النظرية نجد أن الشركات الكبيرة أكثر إحتياجاً لمصادر تمويل مختلفة مما يجعل هناك طلب كبير من قِبل المقرضين والمستثمرين على المعلومات عن تلك الشركات ، وبالتالي فإن المعلومات المفصح عنها تكون لها قيمة كبيرة . كما أن الشركات الكبيرة لديها العديد من حملة الاسهم والذين قد يتخذون من الاداء البيئي والإجتماعي أساس لاتخاذ قرارات الاستثمار، فضلاً عن أن الشركات الكبيرة أكثر حساسية لصورتها وسمعتها فى المجتمع وأكثر عرضة للضغوط السياسية وللرقابة والمتابعة من قِبل الرأى العام فضلاً عن التغطية الاعلامية والتوقعات المرتفعة من الجمهور ، ولذلك تكون الشركات الكبيرة أكثر احتمالاً للافصاح عن الإستدامة لتعزيز صورتها وسمعتها فى المجتمع ، فضلاً عن تجنب التدخلات السياسية (Brammer and Pavelin, 2006 ; Legendre and Coderre , 2013 ; Ortas et al. , 2015) .

وقد توصل أغلب الدراسات السابقة التي اهتمت بإختبار تأثير حجم الشركة على الإفصاح عن الإستدامة الى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن الإستدامة

(Gao et al. 2005 ; Jennifer Ho and Taylor , 2007 ; Ismail and Ibrahim , 2008 ; Li et al. , 2011 ; Michelon and Parbonetti , 2012 ; Iyer and Lulseged , 2013 ; Zhang , 2013; سعد الدين , ٢٠١٣ ; Shamil et al. , 2014 ; Kend , 2015 ; Ortas et al. , 2015) ; أحمد , ٢٠١٥ ; Gallego-Álvarez and Quina-Custodio , 2016

وهناك قلة من الدراسات التي لم تجد تأثيراً معنوياً لحجم الشركة على الإفصاح عن الإستدامة

(Dilling , 2009 ; Mbekomize and Wally-Dima , 2013 ; Kansal et al., 2014)

أما دراسة Isa (2014) فقد توصلت إلى علاقة عكسية ومعنوية بين حجم الشركة والإفصاح عن الإستدامة.

ويُرجح الباحث وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ودرجة الإفصاح عن الإستدامة نظراً لان تكلفة إعداد ونشر التقارير فى الشركات الكبيرة أقل من الشركات الصغيرة لوجود العديد من الافراد المؤهلين ذوي الخبرة ، فضلاً عن أن الشركات الكبيرة تكون أكثر عرضة للضغوط من أصحاب المصلحة للافصاح عن جهودها نحو تحقيق الإستدامة. وبالتالى يمكن صياغة فرض الدراسة الأول فى صورته البديلة كما يلي :-

الفرض الأول : تكون الشركات كبيرة الحجم أكثر افصاحاً عن معلومات الإستدامة من الشركات صغيرة الحجم .

٢-٧ ربحية الشركة

وفقا لنظرية الوكالة ، عندما تكون ربحية الشركة مرتفعة فإن المديرين يرغبون فى نقل الاخبار بالتفصيل الى حملة الاسهم لانها أخبار جيدة وذلك للحفاظ على صورة جيدة للادارة ، وضمان استمرارهم فى مناصبهم ، والحفاظ على رواتبهم ومحاولة زيادتها. أما عندما تكون ربحية الشركة منخفضة فإنهم يفضلون إخفاء المعلومات ، والإفصاح عن قدر صغير من المعلومات للتغطية على الخسائر ، أو الإنخفاض فى الارباح لانها تمثل أخباراً سيئة (Gallego-Álvarez and Quina-Custodio, 2016) . كما ان زيادة الربحية تزيد من قدرة الشركة على تحمل أعباء إعداد تقرير الإستدامة فضلاً عن تحمل تبعات الإفصاح عن المعلومات السلبية (Hahn and Kuhnen, 2013) .

كما تشير نظرية الاشارات إلى أنه عندما يكون الاداء المالي للشركة جيداً فإنه يكون لديها دافع لإرسال إشارات لأصحاب المصالح بصفة عامة ولحملة الاسهم بصفة خاصة ، وبالتالى تكون أكثر ميلاً للكشف عن الاخبار الجيدة للاسواق المالية. وفى ظل نظرية التكاليف السياسية أيضاً يكون لدى الشركات ذات الربحية والاداء المالي المرتفع حافز للإفصاح عن المزيد من المعلومات لتبرير تلك الارباح للرأى العام والجمهور ومن ثم تقليل التكاليف السياسية (Ortas et al., 2015) .

وعلى الجانب الاخر هناك من يرى أن المديرين يكون لديهم حافز للافصاح عن المعلومات غير الملائمة وخاصة تنبؤات الارباح حتى يقللوا من إحتمالية مساءلتهم عن النتائج غير المواتية في المستقبل (Jennifer Ho and Taylor , 2007) .

وقد توصلت الدراسات السابقة التي اهتمت بإختبار تأثير درجة ربحية الشركة على الإفصاح عن الإستدامة الى نتائج متباينة . فقد توصل بعض تلك الدراسات الى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين درجة الربحية والإفصاح عن الإستدامة (Dilling , 2009 ; Iyer and Lulseged , 2013 ; Zhang , 2013

; سعد الدين , ٢٠١٣) . وهناك دراسات توصلت الى عدم وجود تأثير لدرجة ربحية الشركة على الإفصاح عن الإستدامة (; Li et al. , 2011 ; Michelon and Parbonetti , 2012; Shamil et al. , 2014 ; Kend , 2015 ; Ortas et al. , 2015; Gallego-Álvarez and Quina-Custodio , 2016).

أما دراسة Jennifer Ho and Taylor (2007) فقد توصلت الى وجود تأثير عكسي ومعنوي لدرجة ربحية الشركة على الإفصاح عن الإستدامة . فى حين توصلت دراسة Isa (2014) الى وجود تأثير عكسي ولكنه غير معنوي .

ويُرجح الباحث وجود تأثير إيجابي لدرجة ربحية الشركة على الإفصاح عن الإستدامة لأن الشركات ذات الربحية المرتفعة تحاول أن تُظهر للجمهور وللرأى العام أنها شركة مسئولة وتقوم بالعديد من الاسهامات البيئية والإجتماعية حتى تقلل من التكاليف السياسية . وبالتالى يمكن صياغة فرض الدراسة الثاني فى صورته البديلة كما يلي :-

الفرض الثاني: تكون الشركات ذات درجة الربحية المرتفعة أكثر افصاحاً عن معلومات الإستدامة من الشركات ذات درجة الربحية المنخفضة.

٧ – ٣ درجة الرفع المالي

وفقاً لنظرية الوكالة ، فإن تكاليف الوكالة التي ترتبط بتعارض المصالح بين المقرضين والملاك تزيد مع زيادة الاقتراض ، حيث يكون لدى المديرين دافع لنقل الثروة إلى الملاك على حساب الدائنين ، ويزداد هذا الدافع مع زيادة الديون. ولمنع ذلك يطلب المقرضين مزيداً من المعلومات للحد من عدم تماثل المعلومات ولمساعدتهم فى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وبمقدرة الشركة على سداد ديونها. وفى نفس الوقت فإنه عند زيادة ديون الشركة مقارنة بأموال الملاك فإن الشركة ترفع من مستوى الإفصاح حتى تُطمئن الدائنين بأنها قادرة على سداد تلك الديون (Gallego-Álvarez and Quina-Custodio, 2016) .كما يكون لديها دوافع للافصاح عن المزيد من المعلومات لأصحاب المصالح وبصفة خاصة حملة الاسهم للتأكيد على الاداء المستقبلي للشركة (Ortas et al., 2015).

وقد توصلت الدراسات السابقة التي اهتمت بإختبار تأثير درجة الرفع المالي على الإفصاح عن الإستدامة الى نتائج متباينة. فقد توصل بعض الدراسات الى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الرفع المالي والإفصاح عن الإستدامة Ortas et al. , 2015; Gallego-Álvarez and Quina Custodio, 2016 - ; سعد الدين , ٢٠١٣).

وتوصلت دراسات اخرى إلى وجود تأثير عكسي ومعنوي لدرجة الرفع المالي على الإفصاح عن الإستدامة (Jennifer Ho and Taylor , 2007; Kansal et al. 2014) . كما توصلت دراسات الى

عدم وجود تأثير لدرجة الرفع المالي على الإفصاح عن الإستدامة (Dilling , 2009; Michelon and Parbonetti , 2012; Zhang , 2013; Shamil et al. 2014; أحمد , ٢٠١٥).

ويُرجح الباحث وجود تأثير إيجابي لدرجة الرفع المالي على الإفصاح عن الإستدامة ، لأن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع ترغب فى إرسال إشارات لأصحاب المصلحة بصفة عامة وللدائنين بصفة خاصة تفيد بأنها شركة مسئولة وتقوم بالوفاء بإلتزاماتها البيئية والإجتماعية ، بما يعتبر مؤشراً للإطمئنان إلى قدرتها على سداد ديونها. وبالتالى يمكن صياغة فرض الدراسة الثالث فى صورته البديلة كما يلي :-

الفرض الثالث: تكون الشركات ذات درجة الرفع المالي المرتفعة أكثر افصاحاً عن معلومات الإستدامة من الشركات ذات درجة الرفع المالي المنخفضة .

٧- ٤ عمر الشركة

وفقا لنظرية الشرعية ، فإن وجود الشركة فى المجتمع يعتمد على مدى قبول المجتمع لها. وتفترض نظرية الشرعية أن إكتساب الشركة للشرعية يعتبر أمراً هاماً لبقائها ، وبالتالى فإن الشركات الموجودة فى المجتمع منذ فترة طويلة وخاصة إذا كانت تعمل فى أنشطة حساسة بيئياً ، ومسلط عليها الاضواء تواجه بضغوط كبيرة من أصحاب المصالح ، ومن الرأى العام للقيام بالأنشطة البيئية والمجتمعية. ولمواجهة تلك الضغوط ، تقوم تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية (Zhang , 2013).

وقد توصلت الدراسات السابقة التي اهتمت بإختبار تأثير عمر الشركة على الإفصاح عن الإستدامة إلى نتائج متباينة. إذ توصل بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين عمر الشركة والإفصاح عن الإستدامة (Kansal et al., 2014 ; Zhang , 2013). في حين توصل البعض الآخر إلى أن عمر الشركة غير مؤثر على الإفصاح عن الإستدامة (Michelon and Parbonetti , 2012 ; سعد الدين , ٢٠١٣) . أما دراسة Shamil et al. (2014) فقد توصلت إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عمر الشركة والإفصاح عن الإستدامة.

ويُرجح الباحث وجود تأثير إيجابي لعمر الشركة على الإفصاح عن الإستدامة ، لأن الشركات التي تعمل فى السوق منذ فترة طويلة غالباً ما يكون لها العديد من الإسهامات البيئية والاجتماعية ، فضلاً عن أنها غالباً ما تكون أكثر خبرة وكفاءة فى إعداد التقارير ، وفى الإفصاح عن المزيد من المعلومات حتى لو كان هذا الإفصاح إفصاحاً إختيارياً. وبالتالى يمكن صياغة فرض الدراسة الرابع فى صورته البديلة كما يلي :-

الفرض الرابع: تقوم الشركات الموجودة فى السوق منذ فترة طويلة بالإفصاح عن معلومات الإستدامة بصورة أكبر من الشركات الحديثة.

٧- ٥ القطاع الصناعي

تتجه الشركات التي تنتمي إلى قطاع صناعي معين إلى تطبيق نفس سياسات وممارسات الإفصاح حتى تساير الشركات التي تعمل معها. كما أن الشركات الرائدة فى قطاع صناعي معين غالباً ما يكون لها تأثير على إفصاح باقى الشركات التي تعمل معها فى نفس الصناعة (Jennifer Ho and Taylor , 2007). ووفقاً لنظرية الإشارات ، فإن الشركات التي تعمل فى صناعات ذات درجة مخاطرة مرتفعة مثل تلك التي تعمل فى بيئة تنافسية شديدة ، أو التي يُسلط عليها الأضواء تكون أكثر عرضة للضغوط من قِبل الاطراف ذات العلاقة بما فيها جماعات الضغط البيئي. وبالتالي يُنظر إلى تقارير الإستدامة كوسيلة لمواجهة تلك الضغوط ، وللحفاظ على سمعة الشركة (Legendre and Coderre , 2013).

وقد توصلت الدراسات السابقة التي اهتمت بإختبار تأثير القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة على الإفصاح عن الإستدامة الى نتائج متباينة. فقد توصل البعض إلى وجود تأثير معنوي لقطاع الصناعة الذي تنتمي إليه الشركة على الإفصاح عن الإستدامة (Gao et al. 2005 ; Jennifer Ho and Taylor , 2007; Dilling , 2009 ;Michelon and Parbonetti ,2012 ; Iyer and Lulseged , Kansal et al. 2014; Ortas et al. , 2015 ;٢٠١٣ , سعد الدين ; 2013).

وعلى النقيض من ذلك ، توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود تأثير معنوي لقطاع الصناعة الذي تنتمي إليه الشركة على الإفصاح عن الإستدامة (Ismail and Ibrahim, 2008 ; Mbekomize and Wally-Dima, 2013; Shamil et al. , 2014 ; أحمد,٢٠١٥).

ويُرجح الباحث وجود تأثير معنوي للقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة على الإفصاح عن الإستدامة لان نوع القطاع الصناعي غالباً ما ينعكس على إهتمامات الشركة. فالشركات التي تعمل فى صناعات ملوثة للبيئة مثل شركات البترول والاسمنت غالباً ما تهتم بالأنشطة البيئية بصورة أكبر من الشركات التي تعمل فى انشطة صديقة للبيئة مثل شركات الاغذية والبنوك. ويؤثر هذا بدوره على كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها . وبالتالى يمكن صياغة فرض الدراسة الخامس فى صورته البديلة كما يلي :-

الفرض الخامس: يؤثر قطاع الصناعة الذي تنتمي إليه الشركة على مستوى الإفصاح عن معلومات الإستدامة .

٨. الدراسة التطبيقية

لتحقيق هدف البحث سوف يتم إجراء الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية السعودي. وسيتم ذلك من خلال التعرض لهدف الدراسة التطبيقية ، ومجتمع وعينة الدراسة ، وأسلوب جمع البيانات ، وكيفية قياس متغيرات الدراسة ، والتحليل الاحصائي ، وأخيراً نتائج الدراسة.

٨-١ هدف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية الى إختبار الفروض التي قام الباحث باشتقاقها فى الشق النظرى من البحث للتعرف على مدى إفصاح الشركات السعودية المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي عن مؤشرات الإستدامة ، وما إذا كان هناك تفاوت فى درجة الإفصاح عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تهدف الدراسة التطبيقية أيضاً إلى التعرف على مدى تأثير كل من حجم الشركة ، ودرجة ربحيتها ، ودرجة الرفع المالي ، وعمر الشركة ، والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه على الإفصاح عن الإستدامة .

٨ – ٢ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع الشركات السعودية المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي فى سنة ٢٠١٤. وقد اقتصرت عينة الدراسة على الشركات التي تنتمي لبعض قطاعات سوق الأوراق المالية السعودي ، حيث راعى الباحث فى إختيار القطاعات التي تتضمنها عينة الدراسة أن تمثل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. إذ يمثل قطاع الصناعات البتروكيماوية النشاط الصناعي الملوث للبيئة ، ويمثل قطاع الزراعة والصناعات الغذائية النشاط الزراعي والصناعات غير الملوثة للبيئة ، في حين يمثل قطاع التجزئة النشاط التجاري ، وأخيراً يمثل كل من قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ، وقطاع الطاقة والمرافق العامة ، وقطاع النقل النشاط الخدمي. وبالتالي يكون حجم العينة ٥٤ شركة ، ويوضح الجدول رقم (١) شركات العينة مصنفة وفقاً للقطاعات التي تنتمي اليها.

جدول رقم (١) توزيع شركات العينة وفقا للقطاعات

القطاع	عدد الشركات	النسبة
قطاع الصناعات البتروكيماوية	١٤ شركة	% ٢٥,٩
قطاع الزراعة والصناعات الغذائية	١٦ شركة	% ٢٩,٧
قطاع التجزئة	١٤ شركة	% ٢٥,٩
قطاع الخدمات*	١٠ شركات	% ١٨,٥
الاجمالى	**٥٤ شركة**	**% ١٠٠**

* يتضمن قطاع الخدمات ٤ شركات فى قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ، و٤ شركات فى قطاع النقل ، وشركتين فى قطاع الطاقة والمرافق. وقد تم دمجهم معاً فى قطاع واحد نظراً لإشتراكهم فى أنهم شركات يغلب عليها الطابع الخدمي ، كما يتضمن كل قطاع على حده عدداً صغيراً من الشركات.

من الجدول السابق يتضح أن قطاع الزراعة والصناعات الغذائية يمثل ٢٩,٧ % من إجمالي شركات العينة ، يليه كل من قطاع الصناعات البتروكيماوية وقطاع التجزئة بنسبة ٢٥,٩ % لكل قطاع ، وأخيراً قطاع الخدمات بنسبة ١٨,٥ %.

٨ – ٣ اسلوب جمع البيانات

استخدم الباحث اسلوب تحليل محتوى تقارير الإستدامة ، أو تقارير المسئولية الاجتماعية ، أو التقارير السنوية ، أو تقرير مجلس الادارة لجمع البيانات الخاصة بمؤشرات الإستدامة. ويُعد هذا الأسلوب من أكثر الاساليب المستخدمة فى الدراسات السابقة لقياس الإفصاح عن الإستدامة (Michelon and, et al. , Parbonetti 2012 ;Ching et al.,2013 ; Zhang 2013; Harun 2013 ; Aktas et al. ,2013 ; Ching et al.,2014 ; Bhatia and Tuli ,2014 ; Zahid and Ghazali , 2015). أما البيانات الخاصة بمحددات الإفصاح عن الإستدامة فقد تم الحصول عليها من خلال القوائم والتقارير المالية للشركات ، والتي تم الوصول إليها من خلال المواقع الالكترونية للشركات ، وكذلك من موقع سوق الأوراق المالية السعودي (تداول) .

٨ – ٤ قياس متغيرات الدراسة

يتكون نموذج الدراسة من متغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة. ويتمثل **المتغير التابع** فى مدى إفصاح الشركات عن الإستدامة ، وقد تم قياسه من خلال حساب مؤشر للإفصاح عن الإستدامة CSD-INDX وفقاً للإصدار الثالث المعدل من مبادرة التقرير العالمي G 3.1. وقد تضمن هذا الإصدار ٩ مؤشرات اقتصادية ، و٣٠ مؤشراً بيئياً ، و ٤٥ مؤشراً إجتماعياً (١٥ مؤشراً لممارسات العمالة والعمل اللائق ، و١١ مؤشراً لحقوق الانسان ، و١٠ مؤشرات للمجتمع ، و٩ مؤشرات لمسئولية المنتج) . ومن خلال تحليل المحتوى ، يتم إعطاء القيمة ١ للمؤشر فى حالة الإفصاح وصفر فى حالة عدم الإفصاح . ويتم تجميع الدرجات للمؤشرات الاقتصادية ثم يتم القسمة بعد ذلك على ٩ (الحد الاقصى للافصاح عن المؤشرات الاقتصادية) للوصول لمؤشر الإفصاح عن البعد الإقتصادي ECD-INDX. كما يتم تجميع الدرجات للمؤشرات البيئية ثم يتم القسمة على ٣٠ (الحد الاقصى للافصاح عن المؤشرات البيئية) للوصول لمؤشر الإفصاح عن البعد البيئي END-INDX. كذلك يتم تجميع الدرجات للمؤشرات الاجتماعية ثم يتم القسمة على ٤٥ (الحد الاقصى للافصاح عن المؤشرات الاجتماعية) للوصول لمؤشر الإفصاح عن البعد الإجتماعي SOCD-INDX. وأخيراً ، يتم تجميع الدرجات للمؤشرات الثلاثة ثم القسمة على ٨٤ (الحد الاقصى للافصاح عن كل المؤشرات) للوصول لمؤشر الإفصاح عن الإستدامة CSD-INDX.

أما **المتغيرات المستقلة** فيوضحها الجدول رقم (٢) ، كما يوضح كيفية قياس تلك المتغيرات ، وكذلك الرموز المستخدمة بالنسبة لكل متغير.

جدول رقم (٢) مقاييس ورموز المتغيرات المستقلة

المتغير	المقياس	الرمز
حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	LOG ASSET
درجة الربحية	معدل العائد على الأصول (صافى الربح / إجمالي الأصول)	ROA
درجة الرفع المالي	نسبة الالتزامات / حقوق الملكية	LEV
عمر الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات منذ تأسيس الشركة حتى سنة ٢٠١٤	LOG AGE
قطاع الصناعة	قطاع الصناعات البتروكيماوية قطاع الزراعة والصناعات الغذائية قطاع التجزئة قطاع الخدمات	PETRO - INDS AGR - INDS RET - INDS SERV - INDS

٨ – ٥ التحليل الاحصائى المستخدم

اعتمد الباحث فى التحليل الاحصائى على حزمة البرامج الاحصائية SPSS إصدار ٢٣ وذلك لإجراء تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Anaiysis لإختبار تأثير كل من حجم الشركة ، وعمر الشركة ، ودرجة الربحية ، ودرجة الرفع المالي على الإفصاح عن الإستدامة . وكذلك تحليل التباين احادي الاتجاه One-Way ANOA لإختبار تأثير إختلاف القطاع الصناعي الذي تنتمي اليه الشركة على الإفصاح عن الإستدامة.

٨ – ٦ نتائج الدراسة التطبيقية

سيتم عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال استعراض الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة ، ثم بعد ذلك يتم عرض نتائج اختبارات فروض الدراسة بإستخدام كل من تحليل الانحدار المتعدد ، وتحليل التباين احادي الإتجاه.

٨ – ٦ – ١ الاحصائيات الوصفية لمؤشر الإفصاح عن الإستدامة

يوضح الجدول رقم (٣) الاحصائيات الوصفية لمؤشر الإفصاح عن الإستدامة بأبعاده الثلاثة ، حيث يوضح كلاً من المتوسط الحسابي ، والإنحراف المعيارى ، والحد الأدنى والحد الاقصى لمؤشر الافصاح

جدول رقم (٣) الاحصائيات الوصفية لمؤشر الإفصاح عن الإستدامة بأبعاده الثلاثة

مؤشر الإفصاح	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري
مؤشر الإفصاح عن الإستدامة	٠,٠٢٠	٠,٦٠٠	٠,١٧١١١	٠,١٠٠٠٣١
مؤشر الإفصاح عن البعد الاقتصادي	٠,٢٢٠	٠,٧٨٠	٠,٤٥١٨٥	٠,١٣٨٨٥١
مؤشر الإفصاح عن البعد البيئي	٠,٠٠٠	٠,٦٣٠	٠,٠٨٧٤١	٠,١٢٩٨٢١
مؤشر الإفصاح عن البعد الاجتماعي	٠,٠٠٠	٠,٥٨٠	٠,١٧٠٥٦	٠,١٠٧٨٣٣

من الجدول السابق يتضح ان متوسط مؤشر الإفصاح عن الإستدامة كان منخفض نسبياً ، حيث بلغ ٠,١٧١١١ ، ويشير هذا إلى أن الشركات فى العينة لا تهتم بالإفصاح عن الإستدامة بصورة كبيرة.

ويدعم تلك النتيجة أن أغلب الشركات في العينة تقوم بالإفصاح عن الإستدامة من خلال التقارير السنوية أو تقرير مجلس الإدارة ، أو بعض المعلومات على موقع الشركة ، ولا تقوم بإصدار تقرير استدامة أو تقرير مسئولية اجتماعية مستقل. فقد بلغ عدد الشركات التي أصدرت تقرير استدامة أو تقرير مسئولية اجتماعية لسنة ٢٠١٤ في عينة الدراسة ٤ شركات* بنسبة ٧,٤ % من العينة. ويمكن تفسير ذلك بأن الإفصاح عن الإستدامة فى المملكة العربية السعودية لا يزال إفصاحاً اختيارياً ، ولا توجد أية تشريعات أو قواعد صادرة من الجهات المعنية في المملكة تُلزم الشركات بالإفصاح أو تُنظم كيفية هذا الإفصاح ، وقد بلغت أعلى قيمة لمؤشر الإفصاح ٠,٦ . وبالرجوع لبيانات العينة أتضح أنها تخص الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وهي الشركة الوحيدة فى العينة التي أصدرت تقرير استدامة في سنة ٢٠١٤ .

وفيما يخص مؤشرات الإفصاح عن الابعاد الثلاثة للاستدامة نجد أن متوسط مؤشر الإفصاح عن البعد الاقتصادي كان هو الأعلى حيث بلغ ٠,٤٥١٨٥. ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب الشركات فى العينة محل الدراسة لا تُصدر تقارير إستدامة أو تقارير مسئولية اجتماعية مستقلة ولكن يتم الإفصاح من خلال التقارير المالية السنوية والتي يَغلب عليها الطابع المالي. أما متوسط مؤشر الإفصاح عن البعد البيئي فقد كان هو الاقل حيث بلغ ٠,٠٨٧٤١، ويُشير هذا إلى أن الشركات فى العينة لا تهتم بالإفصاح عن الجوانب البيئية حيث كانت نسبة الإفصاح متواضعة للغاية. أما متوسط مؤشر الإفصاح عن البعد الإجتماعي فقد كانت

قيمته منخفضة نسبياً حيث بلغت ٠,١٧٠٥٦ وتتفق تلك النتيجة مع ما توصل اليه العديد من الدراسات السابقة بأن الشركات أكثر إفصاحاً عن المؤشرات الإقتصادية ثم الإجتماعية ثم البيئية (Jennifer Ho and Taylor, 2007; Michelon and Parbonetti ,2012 ; Tuli, 2013; Bhatia and Tuli , 2014).

وفيما يخص البعد الإجتماعي (ممارسات العمالة والعمل اللائق ، وحقوق الانسان ، والمجتمع ، ومسئولية المنتج) فقد تم تحليل الاحصائيات الخاصة بمكوناته الاربعة كما يُظهرها الجدول رقم (٤) .

---

* تشمل الشركات الاربع الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) والتي اصدرت تقرير استدامة . أما الشركات الثلاث الاخرى فهي شركة التصنيع الوطنية ، وشركة الاتصالات السعودية ، وشركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين) ، حيث اصدرت هذه الشركات تقرير مسئولية اجتماعية .

جدول رقم (٤) الاحصائيات الوصفية لمكونات مؤشر الإفصاح عن البعد الإجتماعي

مؤشر الإفصاح	الحد الادنى	الحد الاقصى	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
مؤشر الإفصاح عن ممارسات العمل	٠,٠٠٠	٠,٦٧٠	٠,٢٣٣٥٢	٠,١٦٥٠٤٠
مؤشر الإفصاح عن حقوق الانسان	٠,٠٠٠	٠,١٨٠	٠,٠٠٣٣٣	٠,٠٢٤٤٩٥
مؤشر الإفصاح عن انشطة المجتمع	٠,٠٠٠	٠,٨٠٠	٠,٢٤٠٧٤	٠,١٥٣٥٩٧
مؤشر الإفصاح عن مسئولية المنتج	٠,٠٠٠	٠,٦٧٠	٠,١٩٢٢٢	٠,١٦٩٠٢٢

يتضح من الجدول السابق أن متوسط مؤشر الإفصاح عن الأنشطة المرتبطة بالمجتمع كان هو الأعلى حيث بلغ ٠,٢٤٠٧٤ ، يليه متوسط مؤشر الإفصاح عن الأنشطة المرتبطة بممارسات العمل والذي بلغ ٠,٢٣٣٥٢ ، ثم متوسط مؤشر الإفصاح عن الأنشطة المرتبطة بمسئولية المنتج حيث بلغ ٠,١٩٢٢٢ ، واخيراً متوسط مؤشر الإفصاح عن الأنشطة المرتبطة بحقوق الانسان والذي بلغ ٠,٠٠٣٣٣. ويعتبر هذا المتوسط الاخير متواضعاً للغاية حيث تكاد الشركات فى العينة لا تُفصح عن الأنشطة المرتبطة بحقوق الانسان . وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الهباش وابراهيم (٢٠١٥) .

٨ – ٦ – ٢ الاحصائيات الوصفية لمحددات الإفصاح عن الإستدامة

يوضح الجدول رقم (٥) الإحصائيات الوصفية لمحددات الإفصاح عن الإستدامة الخاصة ببيانات عينة الدراسة .

جدول رقم (٥) الإحصائيات الوصفية لمحددات الإفصاح عن الإستدامة

المتغير	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لاجمالى الاصول)	٩,٤٨٢٩٣	٠,٨٦٣٨٥٧
درجة الربحية (معدل العائد على الاصول)	٠,٠٦٩٧٨	٠,٠٩٥٤٣٤
درجة الرفع المالي (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية)	٠,٥٣٢١١	٣,٤٥٣٢٦٤
عمر الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لسنوات عمر الشركة)	١,٣٣٤٦٤	٠,٢٦٨٠٠٨

يوضح الجدول السابق أن متوسط حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالى الاصول) بعينة الدراسة قد بلغ ٩,٤٨٢٩٣ ، فى حين ان متوسط معدل العائد على الاصول يبلغ ٦,٩ % ، بما يشير إلى أن شركات العينة تحقق فى المتوسط ربحية معقولة . كما بلغ متوسط نسبة الرفع المالي حوالى ٥٣ % مما يشير إلى أن شركات العينة تعتمد على الاقتراض إلى حد كبير فى تمويل عملياتها . أما متوسط اللوغاريتم الطبيعي لسنوات عمر الشركة فيبلغ ١,٣٣٤٦٤ (متوسط عمر الشركة ٢٧,٥ سنة). ومن الجدير بالإشارة أن الإنحراف المعيارى كان كبيراً بدرجة عالية بالنسبة للرفع المالي ، حيث كان أعلى من المتوسط الحسابي بما يُشير الى أن هناك تبايناً كبيراً بين شركات العينة فيما يخص الرفع المالي ، وهذا يعتبر امراً طبيعياً نظراً لان شركات العينة تنتمي لقطاعات صناعية مختلفة .

٨ – ٦ – ٣ اختبارات فروض الدراسة

سيتم إختبار فروض الدراسة الاربعة الأولى والخاصة بتأثير كل من حجم الشركة ، ودرجة الربحية ، ودرجة الرفع المالي ، وعمر الشركة على الإفصاح عن الإستدامة بإستخدام تحليل الانحدار المتعدد ، أما إختبار الفرض الخامس والخاص بتأثير إختلاف القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة على الإفصاح عن الإستدامة فسوف يعتمد على إستخدام تحليل التباين احادي الاتجاه.

أولاً : تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Anaiysis

تكون معادلة الانحدار للعلاقة المتوقعة بين كل من حجم الشركة ، ودرجة الربحية ، ودرجة الرفع المالي ، وعمر الشركة ،ومدى الإفصاح عن الإستدامة كما يلي :

$$CSD\text{-}INDEX = \beta_0 + \beta_1 LOG\ ASSET + \beta_2 ROA + \beta_3 LEV + \beta_4 LOG\ AGE + e$$

حيث :-

CSD-INDEX يعبر عن مؤشر الافصاح عن الاستدامة.

LOG ASSET يعبر عن حجم الشركة.

ROA يعبر عن ربحية الشركة.

LEV يعبر عن درجة الرفع المالي للشركة.

LOG AGE يعبر عن عمر الشركة.

β_0 الجزء الثابت فى معادلة الانحدار.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ معاملات نموذج الانحدار.

e الخطأ العشوائي.

وتظهرنتائج تحليل الانحدار بالجدول رقم (٦)

جدول رقم (٦) ملخص نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	احصائية اختبار t	مستوى المعنوية	معامل VIF
حجم الشركة (LOG ASSET)	٠,٠٨٩	٦,٥٠٩	٠,٠٠٠	١,٣٤٢
درجة الربحية (ROA)	٠,٠٥٧ –	٠,٥٣٢ –	٠,٥٩٧	١,٠٢٢
الرفع المالي (LEV)	٠,٠٠٢ –	٠,٦٦٠ –	٠,٥١٢	١,٢٣٤
عمر الشركة (LOG AGE)	٠,٠٩٢	٢,٢٨٠	٠,٠٢٧	١,١٣٠
معامل التحديد للنموذج R^2 = ٤٩,٢ %				
معامل التحديد المعدل للنموذج R^2 (adj.) = ٤٥ %				
إحصائية اختبار F للنموذج = ١١,٨٥١				
مستوى المعنوية للنموذج = ٠,٠٠٠				

ويُظهر الجدول السابق النتائج التالية :-

- بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج R^2 (adj.) ٤٥ % والذي يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تُفسر ٤٥ % من التغيرات فى المتغير التابع . وتعتبر هذه النسبة جيدة ، كما أن النموذج كان معنوياً ، حيث

معنوية النموذج أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥ %.

- لا يوجد إرتباط خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض ، حيث كانت قيمة معامل تضخيم التباين (Variance Inflation Factor (VIF للمتغيرات المستقلة أقل من ١٠.
- يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لحجم الشركة على الإفصاح عن الإستدامة ، حيث بلغ معامل الانحدار ٠,٠٨٩ بمستوى معنوية أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥ %. ويشير ذلك إلى قبول فرض الدراسة الأول ، والذي يتضمن أن الشركات كبيرة الحجم أكثر افصاحاً عن الإستدامة من الشركات صغيرة الحجم. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة (Gao et al. 2005 ; Ismail and Ibrahim , 2008 ; Li et al. , 2011 ; Michelon and Parbonetti 2012 ; Zhang , 2013; Shamil et al. , 2014 ; Kend , 2015 ; Ortas et al. , 2015) .

ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية نظراً لأن الشركات الكبيرة لديها من الإمكانيات المادية ، والبشرية بما يسمح لها بإعداد تقارير الإستدامة ، وبالتالى غالباً ما لا تتحمل بأي تكاليف أو أعباء إضافية للافصاح عن الإستدامة. كما أن الشركات الكبيرة أكثر حساسية لصورتها وسمعتها فى المجتمع نظراً لتعرضها للمتابعة والتقييم من قبل الرأي العام والجمهور ، ولذلك فهي أكثر احتمالاً للافصاح عن الإستدامة لمقابلة إحتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات ولتعزيز صورتها وسمعتها فى المجتمع بما يحافظ على شرعيتها ، بالإضافة إلى مقابلة التوقعات العالية من الجمهور.

- عدم وجود تأثير معنوي لدرجة ربحية الشركة على الإفصاح عن الإستدامة ، حيث كان مستوى المعنوية أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥ % ، مما يعني عدم قبول فرض الدراسة الثاني. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة من عدم وجود تأثير لإختلاف درجة ربحية الشركات على الإفصاح عن الإستدامة (Li et al., 2011; Michelon and Parbonetti,2012 ; Shamil et al.2014 ; Kend , 2015 ; Ortas et al. , 2015; Gallego-Álvarez and Quina-Custodio , 2016) .
- عدم وجود تأثير معنوي لدرجة الرفع المالي للشركة على الإفصاح عن الإستدامة ، حيث كان مستوى المعنوية لهذا المتغير أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥ % ، مما يعني عدم قبول فرض الدراسة الثالث. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة من عدم وجود تأثير لاختلاف درجة الرفع المالي للشركات على الإفصاح عن الإستدامة (Dilling , 2009 ; Michelon and Parbonetti, 2012 ; Zhang , 2013; Shamil et al. 2014 ; احمد, ٢٠١٥)
- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعمر الشركة على الإفصاح عن الإستدامة ، حيث بلغ معامل الإنحدار ٠,٠٩٢ بمستوى معنوية أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥ %. ويشير ذلك إلى قبول فرض الدراسة الرابع ، والذي يتضمن أن الشركات التي تعمل فى السوق منذ فترة طويلة تكون أكثر إفصاحاً عن الإستدامة من الشركات الحديثة. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصل إليه بعض الدراسات السابقة

(Kansal et al., 2014 ; Zhang , 2013). ويرى الباحث أن الشركات التي تعمل فى السوق منذ فترة طويلة غالباً ما يكون لها العديد من الاسهامات فى الأنشطة البيئية والاجتماعية بصورة أكبر من الشركات الحديثة ، وبالتالى يكون لديها دافع أكبر للافصاح عن تلك الإسهامات من خلال الإفصاح عن الإستدامة. كما أن الشركات التي تعمل منذ فترة طويلة غالباً ما تكون أكثر خبرة وكفاءة فى إعداد التقارير وفى الإفصاح عن المزيد من المعلومات حتى لو كان هذا الإفصاح إفصاحاً إختيارياً.

ثانياً : تحليل التباين احادي الاتجاه One-Way ANOA

اعتمد الباحث على تحليل التباين احادي الاتجاه لإختبار فرض الدراسة الخامس ، والخاص بتأثير إختلاف القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة على الإفصاح عن الإستدامة. وتتمثل القطاعات الخاصة بعينة الدراسة ، كما سبق الاشارة إلى ذلك فى قطاع الصناعات البتروكيماوية (PETRO-INDS) ، وقطاع الزراعة والصناعات الغذائية (AGR-INDS) ، وقطاع التجزئة (RET-INDS) ، وقطاع الخدمات (SERV- INDS). وقد تم إجراء تحليل التباين على مستوى مؤشر الإفصاح عن الإستدامة وكذلك على مستوى مؤشرات الإفصاح الفرعية عن كل بعد من أبعاد الإستدامة الثلاثة. وتظهر نتائج تحليل التباين على مستوى مؤشر الإفصاح الكلي عن الإستدامة بالجدول رقم (٧)

جدول رقم (٧) ملخص نتائج تحليل التباين على مستوى مؤشر الافصاح عن الإستدامة

القطاع الصناعي	المتوسط الحسابى لمؤشر الإفصاح عن الإستدامة	الإنحراف المعيارى
قطاع الصناعات البتروكيماوية	٠,٢٢٨٥٧	٠,١٤٠٠٤٧
قطاع الزراعة والصناعات الغذائية	٠,١٤٦٨٨	٠,٠٦٦٥٠٥
قطاع التجزئة	٠,١٢٨٥٧	٠,٠٦٢٦١٧
قطاع الخدمات	٠,١٨٩٠٠	٠,٠٩٠٦٠٩
إحصائية إختبار F = ٣,١٤٤		
مستوى المعنوية = ٠,٠٣٣		

ويوضح الجدول السابق أن مؤشر الإفصاح عن الإستدامة في قطاع الصناعات البتروكيماوية كان هو الأعلى ، حيث بلغ متوسط المؤشر ٠,٢٢٨٥٧ ، يليه قطاع الخدمات حيث بلغ متوسط المؤشر ٠,١٨٩٠٠ ، ثم قطاع الزراعة والصناعات الغذائية حيث بلغ متوسط المؤشر ٠,١٤٦٨٨، وأخيراً قطاع التجزئة حيث

بلغ متوسط المؤشر ٠,١٢٨٥٧ . كما يوضح الجدول أيضاً معنوية اختبار F ، حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,٠٣٣ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥ % . ويشير ذلك إلى قبول فرض الدراسة الخامس ، والذي يتضمن أن إختلاف القطاع الصناعي يؤدى إلى تباين درجة الإفصاح عن الإستدامة.

ولتحديد أى القطاعات هو السبب فى معنوية تباين درجة الإفصاح بين القطاعات ، تم إجراء أحد إختبارات المقارنات المتعددة وهو اختبار Least Significant Difference (LSD) ، والذي يحدد مدى معنوية الفرق بين متوسط درجة الإفصاح عن الإستدامة بين كل قطاعين على حده ، والظاهرة بالجدول رقم (٨)

جدول رقم (٨) ملخص نتائج اختبار المقارنات المتعددة فيما يخص الإفصاح عن الإستدامة

قطاع (١)	قطاع (٢)	الفرق بين المتوسطين (١) – (٢)	مستوى المعنوية
الصناعات البتروكيماوية	الزراعة والصناعات الغذائية	٠,٠٨١٦٩٦*	٠,٠٢٢
	التجزئة	٠,١٠٠٠٠*	٠,٠٠٧
	الخدمات	٠,٠٣٩٥٧١	٠,٣١٧
الزراعة والصناعات الغذائية	الصناعات البتروكيماوية	– ٠,٠٨١٦٩٦*	٠,٠٢٢
	التجزئة	٠,٠١٨٣٠٤	٠,٥٩٩
	الخدمات	– ٠,٠٤٢١٢٥	٠,٢٧٤
التجزئة	الصناعات البتروكيماوية	– ٠,١٠٠٠٠*	٠,٠٠٧
	الزراعة والصناعات الغذائية	– ٠,٠١٨٣٠٤	٠,٥٩٩
	الخدمات	– ٠,٠٦٠٤٢٩	٠,١٢٩
الخدمات	الصناعات البتروكيماوية	– ٠,٠٣٩٥٧١	٠,٣١٧

	الزراعة والصناعات الغذائية	٠,٠٤٢١٢٥	٠,٢٧٤
	التجزئة	٠,٠٦٠٤٢٩	٠,١٢٩

*متوسط الفروق معنوي عند مستوى معنوية ٥ %

ويوضح الجدول السابق وجود فروق معنوية بين متوسط مؤشر الإفصاح عن الإستدامة لقطاع الصناعات البتروكيماوية ومتوسط مؤشر الإفصاح عن الإستدامة لكل من قطاع الزراعة والصناعات الغذائية وقطاع التجزئة لصالح قطاع الصناعات البتروكيماوية حيث كان الفرق موجباً. ويشير ذلك إلى أن شركات البتروكيماويات تقوم بالإفصاح عن الإستدامة بدرجة أكبر وبصورة معنوية من شركات كل من قطاع الزراعة والصناعات الغذائية ، وقطاع التجزئة . ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية نظراً لان شركات البتروكيماويات غالباً ما تكون شركات كبيرة الحجم ، ويرتبط بها العديد من أصحاب المصالح ، ومحل إهتمام الرأى العام بصفة عامة ، فضلاً عن أنها من أكثر الصناعات الملوثة للبيئة ، وبالتالي تقوم بالعديد من الأنشطة البيئية والاجتماعية المرتبطة بمبادرات تخفيض الاثار البيئية السلبية ، وبخدمة المجتمع. لذلك يكون لديها دافع للافصاح عن الأنشطة المرتبطة بجهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ولتحديد مدى تأثير اختلاف القطاع الصناعي على الإفصاح عن كل بُعد من أبعاد الإستدامة قام الباحث بإجراء تحليل التباين احادي الإتجاه على مستوى كل بُعد من أبعاد الإستدامة الثلاثة كلٍ على حده . ويُظهر الجدول رقم (٩) نتائج هذا التحليل .

جدول رقم (٩) ملخص تحليل التباين لمؤشرات الإفصاح عن أبعاد الإستدامة الثلاثة

تحليل التباين لمؤشر الإفصاح عن البعد الاقتصادي ECD-INDEX		
القطاع الصناعي	**المتوسط الحسابي لمؤشر الإفصاح عن البعد الاقتصادي**	**الانحراف المعياري**
قطاع الصناعات البتروكيماوية	٠,٤٣٥٧١	٠,١٢١٧٦٤
قطاع الزراعة والصناعات الغذائية	٠,٤٦٤٣٨	٠,١٧٥٦٨٨
قطاع التجزئة	٠,٤٣٤٢٩	٠,١١٢٩٨٢
قطاع الخدمات	٠,٤٧٩٠٠	٠,١٤٢٣١٨
إحصائية إختبار F = ٠,٢٩٦		
مستوى المعنوية = ٠,٨٢٨		
تحليل التباين لمؤشر الإفصاح عن البعد البيئي END-INDEX		
القطاع الصناعي	**المتوسط الحسابي لمؤشر الإفصاح عن البعد البيئي**	**الانحراف المعياري**
قطاع الصناعات البتروكيماوية	٠,١٩٥٧١	٠,١٧٠٢٣٦
قطاع الزراعة والصناعات الغذائية	٠,٠٥٨١٣	٠,٠٥١٢٧٩

قطاع التجزئة	٠,٠١٧١٤	٠,٠١٥٤٠٧
قطاع الخدمات	٠,٠٨١٠٠	٠,١٥٨٦٣٧
إحصائية إختبار F = ٦,٣٨٧ مستوى المعنوية = ٠,٠٠١		
تحليل التباين لمؤشر الإفصاح عن البعد الإجتماعي SOCD-INDEX		
القطاع الصناعي	**المتوسط الحسابي لمؤشر الإفصاح عن البعد الإجتماعي**	**الانحراف المعياري**
قطاع الصناعات البتروكيماوية	٠,٢١٠٠٠	٠,١٤٣٦٨٨
قطاع الزراعة والصناعات الغذائية	٠,١٤٢٥٠	٠,٠٨٥٢٠٦
قطاع التجزئة	٠,١٤١٤٣	٠,٠٩٦٧٠٤
قطاع الخدمات	٠,٢٠١٠٠	٠,٠٨٢٩٢٦
إحصائية إختبار F = ١,٦٥٠ مستوى المعنوية = ٠,١٩٠		

يتضح من الجدول السابق معنوية إختبار F بالنسبة لمؤشر الإفصاح عن البعد البيئي ، حيث كان مستوى المعنوية ٠,٠٠١ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥ % . أما فيما يخص مؤشر الإفصاح عن البعدين الإقتصادي والإجتماعي فقد كانت معنوية إختبار F اكبر من ٥ % . أي أن إختلاف القطاع الصناعي يؤدي إلى تباين فى درجة الإفصاح عن البعد البيئي ولكن لايؤثر فى درجة الإفصاح عن البعدين الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالى يمكن قبول الفرض الخامس فيما يخص الإفصاح عن البعد البيئي فقط.

ولتحديد أى القطاعات هو السبب فى معنوية تباين درجة الإفصاح عن البعد البيئي بين القطاعات ، تم إجراء إختبارLeast Significant Difference (LSD) ، والذي يحدد مدى معنوية الفرق بين متوسط درجة الإفصاح عن البعد البيئي بين كل قطاعين على حده ، والتي تظهر بالجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠) ملخص نتائج اختبار المقارنات المتعددة فيما يخص الإفصاح عن البعد البيئي

قطاع (١)	قطاع (٢)	الفرق بين المتوسطين (١)-(٢)	مستوى المعنوية
الصناعات البتروكيماوية	الزراعة والصناعات الغذائية	*٠,١٣٧٥٨٩	٠,٠٠٢
	التجزئة	*٠,١٧٨٥٧١	٠,٠٠٠
	الخدمات	*٠,١١٤٧١٤	٠,٠١٨

الزراعة والصناعات الغذائية	الصناعات البتروكيماوية	- ٠,١٣٧٥٨٩*	٠,٠٠٢
	التجزئة	٠,٠٤٠٩٨٢	٠,٣٢٩
	الخدمات	- ٠,٠٢٢٨٧٥	٠,٦٢٠
التجزئة	الصناعات البتروكيماوية	- ٠,١٧٨٥٧١*	٠,٠٠٠
	الزراعة والصناعات الغذائية	- ٠,٠٤٠٩٨٢	٠,٣٢٩
	الخدمات	- ٠,٠٦٣٨٥٧	٠,١٨١
الخدمات	الصناعات البتروكيماوية	- ٠,١١٤٧١٤*	٠,٠١٨
	الزراعة والصناعات الغذائية	٠,٠٢٢٨٧٥	٠,٦٢٠
	التجزئة	٠,٠٦٣٨٥٧	٠,١٨١

*متوسط الفروق معنوي عند مستوى معنوية ٥ %

يتضح من الجدول السابق وجود فروق معنوية بين متوسط مؤشر الإفصاح عن البعد البيئي لقطاع الصناعات البتروكيماوية ومتوسط مؤشر الإفصاح عن البعد البيئي لكلٍ من قطاع الزراعة والصناعات الغذائية ، وقطاع التجزئة ، وقطاع الخدمات لصالح قطاع الصناعات البتروكيماوية حيث كان الفرق موجباً ، ويشير ذلك إلى أن شركات البتروكيماويات تقوم بالإفصاح عن البعد البيئي بدرجة أكبر وبصورة معنوية من شركات كلٍ من قطاع الزراعة والصناعات الغذائية ، وقطاع التجزئة ، و قطاع الخدمات . ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية وتدعم ما توصل إليه البحث فى تحليل التباين على مستوى الإفصاح الكلي عن الإستدامة . ذلك لأن شركات البتروكيماويات أكثر تلويثاً للبيئة من شركات كل من قطاع الزراعة والصناعات الغذائية ، وقطاع التجزئة ، وقطاع الخدمات ، ولذلك تقوم بالعديد من المبادرات والإسهامات لتخفيض التلوث البيئي من تقليل لإنبعاثات الغازات والنفايات الملوثة للبيئة ، ولمواجهة الضغوط التي تُمارس عليها من جمعيات الحفاظ على البيئة ومن الجهات الحكومية المعنية بحماية البيئة ، وبالتالى يكون لدى شركات البتروكيماويات الدافع للافصاح عن الأنشطة المرتبطة بتلك المبادرات ، حتى تبدو للرأى العام ولأصحاب المصالح والجهات المعنية أنها تسعى لتطوير وتحديث معداتها وأساليب عملها ، وأنها تلتزم بالمعايير والشروط البيئية بما ينعكس في النهاية على زيادة الإفصاح عن البعد البيئي والذي يُسهم بالتبعية فى زيادة الإفصاح عن الإستدامة.

٩. خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى إفصاح الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية السعودي عن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما هدفت الدراسة أيضاً الى فحص تأثير مجموعة من المحددات على الإفصاح عن التنمية المستدامة. لذلك ، قام الباحث أولاً باستعراض مفهوم التنمية المستدامة والإفصاح عن الإستدامة ، وخلص إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يدور حول التنمية التي تقابل إحتياجات الحاضر دون المساس بمقدرة الاجيال القادمة على مقابلة إحتياجاتها. أما مفهوم الإفصاح عن الإستدامة فيركز على عملية توفير معلومات عن الاداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للشركة لأصحاب المصلحة والأطراف المهتمة سواء داخل الشركة أو خارجها. ثم تناول البحث مؤشرات الإفصاح عن الإستدامة ، وتوصل إلى أن الارشادات الصادرة عن مبادرة التقرير العالمي GRI هي الأكثر تطبيقاً على المستوى الدولي. كما تناول البحث بعد ذلك منافع الإفصاح عن الإستدامة ، حيث خلص الباحث إلى أن هناك مجموعة من المنافع والمزايا المتوقعة من إفصاح الشركات عن الإستدامة من أهمها اكتساب الشرعية ، وتحسين صورة الشركة فى المجتمع ، وتحسين التصنيف الائتمانى للشركة ، وتحسين علاقة الشركة بأصحاب المصالح الرئيسين ، وتحسين إنتاجية العاملين ، وتخفيض معدل دوران العمالة ، بالاضافة إلى العديد من المنافع الاخرى .

كما استعرض البحث مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت مدى إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة. وقد خلص الباحث الى أن هناك ان هناك تبايناً ملحوظاً بين الشركات فى شكل ومحتوى الإفصاح عن الإستدامة ، حيث تقوم بعض الشركات بالإفصاح من خلال تقارير مستقلة ، فى حين تكتفي شركات أخرى بدمج معلومات الإستدامة فى التقارير المالية السنوية ، أو فى تقرير مجلس الادارة . كما أن بعض الشركات يقوم بالإفصاح فى صورة وصفية أو فى صورة كمية ، وهناك شركات اخرى تجمع بين الإفصاحين الوصفي والكمي. ثم تناول البحث بعد ذلك الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح عن الإستدامة ، حيث توصل الباحث إلى أن أكثر المحددات التي ركزت عليها الدراسات السابقة كانت حجم الشركة ، ودرجة ربحية الشركة ، ودرجة الرفع المالي ، وعمر الشركة ، والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة . وإستناداً إلى الدراسات السابقة قام الباحث بإشتقاق فروض البحث .

وأخيراً قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية السعودي لإختبار الفروض التي تم إشتقاقها فى الشق النظرى من البحث. ومن الجدير بالإشارة أنه قد تم قياس مستوى الإفصاح عن الإستدامة من خلال أسلوب تحليل المحتوى لتقارير الإستدامة ، أو لتقارير المسئولية الاجتماعية ، أو للقوائم والتقارير المالية السنوية الشركات وفقاً للإصدار الثالث المعدل لمبادرة التقرير العالمي G3.1 . وبإستخدام تحليل الإنحدار المتعدد ، وتحليل التباين إحادي الإتجاه ، توصلت الدراسة للنتائج التالية :-

١. أن الإفصاح عن الإستدامة منخفض نسبياً ، حيث بلغت قيمة متوسط مؤشر الإفصاح عن الإستدامة ١٧% ، كما أن أغلب الشركات تقوم بالإفصاح عن الإستدامة من خلال التقارير السنوية أو تقرير مجلس الادارة ، أو بعض المعلومات على موقع الشركة ، وأن عدداً قليلاً هو من يقوم بإصدار تقرير إستدامة أو تقرير مسئولية إجتماعية مستقل. فقد بلغ عدد الشركات التي أصدرت تقرير إستدامة أو تقرير مسئولية إجتماعية لسنة ٢٠١٤ فى عينة الدراسة ٤ شركات فقط . ويمكن تفسير ذلك بأن الإفصاح عن الإستدامة فى المملكة العربية السعودية لا يزال إفصاحاً اختيارياً. كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن البعد الاقتصادي للإستدامة كان هو الأعلى يليه البعد الإجتماعي ثم البيئي. ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب الشركات فى العينة محل الدراسة تقوم بالإفصاح عن الإستدامة من خلال التقارير المالية السنوية والتي يغلب عليها الطابع المالي.

٢. يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة ، وعمر الشركة على الإفصاح عن الإستدامة. ويشير ذلك إلى قبول فرضي الدراسة الأول والرابع ، حيث كانت الشركات كبيرة الحجم أو الشركات الموجودة في السوق منذ فترة طويلة أكثر إفصاحاً عن الإستدامة من الشركات صغيرة الحجم أو الشركات الحديثة . ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات الكبيرة لديها من الإمكانيات المادية ، والبشرية بما يسمح بإعداد تقارير الإستدامة ، كما أنها أكثر حساسية لصورتها وسمعتها فى المجتمع نظراً لتعرضها للمتابعة والتقييم من الرأي العام ومن الجمهور. كذلك فإن الشركات التي تعمل فى السوق منذ فترة طويلة غالباً ما يكون لها العديد من الاسهامات فى الأنشطة البيئية والاجتماعية بصورة أكبر من الشركات الحديثة. كما أنها غالباً ما تكون أكثر خبرة وكفاءة فى إعداد التقارير وفى الإفصاح عن المزيد من المعلومات حتى لو كان هذا الإفصاح إفصاحاً إختيارياً.

٣. عدم وجود تأثير معنوي لدرجة ربحية الشركة أو درجة الرفع المالي على الإفصاح عن الإستدامة ، مما يعني عدم قبول فرضي الدراسة الثاني والثالث. أى أنه لا يوجد تأثير لإختلاف درجة ربحية الشركة أو درجة الرفع المالي على الإفصاح عن الإستدامة.

٤. يؤدي إختلاف القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة إلى تباين فى درجة الإفصاح عن الإستدامة ، مما يعنى قبول فرض الدراسة الخامس. كما أن شركات البتروكيماويات تقوم بالإفصاح عن الإستدامة بدرجة أكبر وبصورة معنوية من شركات كل من قطاع الزراعة والصناعات الغذائية وقطاع التجزئة.

٥. يؤدى إختلاف القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة إلى تباين فى درجة الإفصاح عن البعد البيئي للإستدامة ، ولكن لايؤثر فى درجة الإفصاح عن البعدين الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالى يمكن قبول فرض الدراسة الخامس فيما يخص الإفصاح عن البعد البيئي فقط . كما أن شركات البتروكيماويات تقوم

بالإفصاح عن البعد البيئي بدرجة أكبر وبصورة معنوية من شركات كل من قطاع الزراعة والصناعات الغذائية ، وقطاع التجزئة ، و قطاع الخدمات.

وفي ضوء ما قام الباحث بعرضه في الجزء النظري من هذا البحث ، وما توصل إليه من نتائج في الجزء التطبيقي يوصي الباحث بالآتي :-

١. يجب زيادة وعي أصحاب المصلحة من مستثمرين وعملاء ومقرضين ، والمجتمع ككل بشأن أهمية الإفصاح عن الإستدامة والمنافع المتوقعة منه. ذلك لان زيادة وعى هؤلاء الاطراف سيشكل عامل ضغط على الشركات لزيادة الإفصاح وتحسين جودته لمقابلة توقعاتهم بشأن الإفصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالأداء البيئي والإجتماعي للشركة فضلاً عن الاداء الإقتصادي.

٢. ضرورة تبني الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إصدار معيار محاسبي أو إرشادات للإفصاح عن الإستدامة ، وكذلك إضافة مادة إلى لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية لإلزام الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي بالإفصاح والتقرير عن الإستدامة .

٣. يجب على الجهات المعنية بتنظيم الافصاح المحاسبي مراعاة إصدار معيار أو إرشادات للإفصاح عن الاستدامة للشركات الكبيرة وآخر للشركات الصغيرة. كما يجب مراعاة إصدار معيار أو إرشادات للإفصاح عن الاستدامة لكل قطاع من القطاعات الصناعية على حده نظراً للتباين الكبير بين القطاعات الصناعية فيما يخص الإفصاح عن أبعاد الإستدامة.

٤. يجب تطوير مقررات المحاسبة فى كليات الإقتصاد والإدارة بالجامعات السعودية بتضمينها لمحاسبة الإستدامة والمسئولية الإجتماعية للشركات.

٥. يجب عقد دورات تدريبية للمحاسبين بشأن كيفية الإفصاح والتقرير عن الإستدامة بما يؤدي إلى زيادة كفاءة ودافعية المحاسبين لإعداد تقارير الإستدامة حتى لو كان الافصاح عنها إختيارياً.

٦. ضرورة اجراء بحوث مستقبلية لفحص تأثير مجموعة أخرى من محددات الإفصاح عن الإستدامة والتي لم تشملها الدراسة التطبيقية.

مراجع البحث

أولا : المراجع باللغة العربية

١. أحمد ، عاطف محمد (٢٠١٥) . تحليل محتوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية . ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة – جامعة بنى سويف ، ٣ (١) : ٨٥ – ١٢٤.

٢. بدوى ، محمد عباس (٢٠١١) . نماذج مقترحة لقياس الاداء البيئي والاجتماعي لتقييم إسهامات المنشآت فى مجال التنمية المستدامة . ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، ٤٨ (٢) : ٢٠٩-٢٤١.

٣. الشويمان، نزار بن صالح (٢٠١٢) . تطوير النظام المحاسبي بما يعكس المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية .***مجلة البحوث التجارية*** ، كلية التجارة – جامعة الزقازيق ، ٣٤(٢) : ٢٣٧– ٢٨٣ .

٤. القرني ، احمد بن عبد القادر (٢٠١٤) . معوقات الإفصاح عن المسؤلية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية . ***المجلة الاردنية في إدارة الاعمال*** ، ١٠ (٣) : ٤٥٣– ٤٧٢ .

٥. المروني ، عبد الله بن على (٢٠١٤) . التنمية المستدامة فى خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية . **ورشة عمل بعنوان ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة ، الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي** .

٦. الهباش ، مريع سعد وابراهيم ، عوض السيد (٢٠١٥) . محددات الافصاح عن المسئولية الاجتماعية فى الشركات السعودية المدرجة : دراسة تطبيقية . ***مجلة الادارة العامة*** ، ٥٥ (٤) : ٧٩١- ٨٣١.

٧. سعد الدين، ايمان محمد (٢٠١٣). خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الثالث : ٤٠٨ – ٤٨٢.

٨. عبد الحليم ،احمد حامد محمود (٢٠١٤) . مدى إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسئولية الإجتماعية فى تقاريرها المالية : دراسة ميدانية . ***مجلة البحوث المحاسبية*** ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الاول :١ – ٦٨.

٩. عسيري، عبد الله على (٢٠١١). إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسئولية الاجتماعية في تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية .***مجلة البحوث التجارية***، كلية التجارة – جامعة الزقازيق ، ٣٣ (٢) : ١٧٣-٢١١ .

١٠. محمود ، ايمان مصطفى محمد (٢٠١٥) . محددات جودة التقرير عن استدامة الشركات بهدف تدعيم محتوى نمطي وتفعيل الدور التأثيري للتقرير تجاه ممارسات أكثر استدامة – دراسة حالة . ***المؤتمر العلمي الدولى الثالث عشر التنمية المستدامة : الاستراتيجيات والتحديات*** ، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية : ٧٢٧-٧٧٠.

١١. البوابة الوطنية – وزارة الاتصالات والمعلومات برنامج الحكومة الالكترونية . البرنامج الوطني للتوعية البيئية والتنمية المستدامة .

١٢. الهيئة العامة للارصاد وحماية البيئة – الوكالة المساعدة لشؤون التنمية المستدامة.

١٣. هيئة سوق المال السعودية (تداول).

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية

1. Aktas, R., Kayalidere, K., and Kargin, M. (2013). Corporate sustainability reporting and analysis of sustainability reports in Turkey. ***International Journal of Economics and Finance***, 5(3) : 113-125.

2. Albu, N., Albu, C. N., Girbina, M. M., and Sandu, M. I. (2011). The implications of corporate social responsibility on the accounting profession: The case of Romania. ***Amfiteatru Economic***,13(29) : 221-234.

3. Amran, A., and Keat Ooi, S. (2014). Sustainability reporting: Meeting stakeholder demands. ***Strategic Direction***, 30(7) : 38-41.

4. Battaglia, M., Bianchi, L., Frey, M., and Passetti, E. (2015). Sustainability reporting and corporate identity: Action research evidence in an Italian retailing cooperative. ***Business Ethics: A European Review***, 24(1): 52-72.

5. Bhatia, A., and Tuli, S. (2014). An Empirical analysis of sustainability disclosure practices: Evidence from India and China. ***IIM Kozhikode Society and Management Review***, 3(2): 135-148.

6. Brammer, S., and Pavelin, S. (2006). Voluntary environmental disclosures by large UK companies. ***Journal of Business Finance and Accounting*** , 33(7−8): 1168-1188.

7. Ching, H. Y., Gerab, F., and Toste, T. H. (2013). Analysis of sustainability reports and quality of information disclosed of top Brazilian companies.***International Business Research***, 6(10): 62-77.

8. Ching, H. Y., Gerab, F., and Toste, T. H. (2014). Scoring sustainability reports using GRI indicators: A study based on ISE and FTSE4Good price indexes.***Journal of Management Research***, 6(3): 27-48.

9. Christofi, A., Christofi, P., and Sisaye, S. (2012). Corporate sustainability: Historical development and reporting practices. ***Management Research Review***,35(2): 157-172.

10. Daizy and Niladri Das (2014) . Sustainability reporting framework : Comparative analysis of Global Reporting Initiatives and Dow Jones sustainability index . ***International Journal of Science, Environment and Technology***, 3(1): 55 – 66.

11. Daub, C. H. (2007). Assessing the quality of sustainability reporting: An alternative methodological approach. ***Journal of Cleaner Production***, 15(1): 75-85.

12. Davis, G., and Searcy, C. (2010). A review of Canadian corporate sustainable development reports. ***Journal of Global Responsibility***, 1(2): 316-329.

13. De la Cuesta, M., and Valor, C. (2013). Evaluation of the environmental, social and governance information disclosed by Spanish listed companies. ***Social Responsibility Journal***, 9(2): 220-240.

14. Dilling, P. F. (2009). Sustainability reporting in a global context: What are the characteristics of corporations that provide high quality sustainability reports-an empirical analysis. ***The International Business and Economics Research Journal***,9 (1): 19-30.

15. Dyllick, T., and Hockerts, K. (2002). Beyond the business case for corporate sustainability. ***Business strategy and the environment***, 11(2) : 130-141.

16. Fifka, M. (2012). The development and state of research on social and environmental reporting in global comparison. ***Journal of Betriebswirtschaft*** 62(1) : 45-84.

17. Gallego, I. (2006). The use of economic, social and environmental indicators as a measure of sustainable development in Spain. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, 13(2): 78-97.

18. Gallego-Álvarez, I., and Quina-Custodio, I. A. (2016). Disclosure of corporate social responsibility information and explanatory factors. ***Online Information Review***, 40(2) : 1-30

19. Gao, S. S., Heravi, S., and Xiao, J. Z. (2005). Determinants of corporate social and environmental reporting in Hong Kong: A research note. ***Accounting Forum*** , 29(2): 233-242.

20. Global Reporting Initiative (2006), Sustainability Reporting Guidelines, Version G3.

21. Global Reporting Initiative (2011), Sustainability Reporting Guidelines, Version G3.1.

22. Global Reporting Initiative (2013), Sustainability Reporting Guidelines, reporting principles and standard disclosures,Version G4.

23. Gurvitsh, N., and Sidorova, I. (2012). Environmental and social accounting disclosures as a vital component of sustainability reporting integrated into annual reports of the Baltic companies for the years 2007-2011: Based on companies listed on NASDAQ OMX Baltic main list as of June 2012. ***GSTF Business Review (GBR)***, 2(1): 38-44

24. Habek, P. (2014). Evaluation of sustainability reporting practices in Poland.***Quality and Quantity***, 48(3) : 1739-1752.

25. Hahn, R., and Kuhnen, M. (2013). Determinants of sustainability reporting: A review of results, trends, theory, and opportunities in an expanding field of research. ***Journal of Cleaner Production***, 59: 5-21.

26. Harun, N. A., Rashid, A. A., and Alrazi, B. (2013). Measuring the quality of sustainability disclosure among the Malaysian commercial banks. ***World Applied Sciences Journal***, 28: 195-201.

27. Hedberg, C. J., and Von Malmborg, F. (2003). The global reporting initiative and corporate sustainability reporting in Swedish companies. ***Corporate social responsibility and environmental management***, 10(3):153-164.

28. Herzig, C., and Schaltegger, S. (2011). Corporate sustainability reporting. In ***Sustainability communication*** (Springer Netherlands):151-169.

29. Holland, L., and Foo, Y. B. (2003). Differences in environmental reporting practices in the UK and the US: the legal and regulatory context. ***The British Accounting Review***, 35(1): 1-18.

30. IFAC (2006). Why sustainability counts for professional accountants in business.

31. IFAC (2011). Sustainability framework 2.0 , professional accountants as integrators .

32. Isa, M. A.(2014) Sustainability reporting among Nigeria food and beverages firms. ***International Journal of Agriculture and Economic Development***, 2(1): 1-9.

33. Ismail, K. N., and Ibrahim, A. H. (2008). Social and environmental disclosure in the annual reports of Jordanian companies. ***Issues in Social and Environmental Accounting***, 2(2): 198-210.

34. Iyer, V., and Lulseged, A. (2013). Does family status impact US firms' sustainability reporting ?. ***Sustainability Accounting, Management and Policy Journal***, 4(2): 163-189.

35. Janggu, T., Darus, F., Zain, M. M., and Sawani, Y. (2014). Does good corporate governance lead to better sustainability reporting? An analysis using structural equation modeling. ***Procedia-Social and Behavioral Sciences***, 145: 138-145

36. Jennifer Ho, L. C., and Taylor, M. E. (2007). An empirical analysis of triple bottom-line reporting and its determinants: Evidence from the United States

and Japan. ***Journal of International Financial Management and Accounting***, 18(2): 123-150.

37. Kansal, M., Joshi, M., and Batra, G. S. (2014). Determinants of corporate social responsibility disclosures: Evidence from India. ***Advances in Accounting***, 30 (1): 217-229.

38. Kend, M. (2015). Governance, firm-level characteristics and their impact on the client's voluntary sustainability disclosures and assurance decisions. ***Sustainability Accounting, Management and Policy Journal***, 6(1): 54-78.

39. Khan, H. U. Z., Islam, A. M., Fatima, K. J., and Ahmed, K. (2011). Corporate sustainability reporting of major commercial banks in line with GRI: Bangladesh evidence. ***Social responsibility journal***, 7(3): 347-362.

40. Kolk, A. (2010). Trajectories of sustainability reporting by MNCs. ***Journal of World Business***, 45(4): 367-374.

41. KPMG (2008), Sustainability reporting : A guide.

42. KPMG (2011), KPMG International corporate sustainability : A progress report .

43. KPMG (2013), The KPMG Survey of corporate responsibility reporting 2013

44. Legendre, S., and Coderre, F. (2013). Determinants of GRI G3 application levels: The case of the fortune global 500. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, 20(3): 182-192.

45. Li, N., Toppinen, A., Tuppura, A., Puumalainen, K., and Hujala, M. (2011). Determinants of sustainability disclosure in the global forest industry. ***EJBO Electronic Journal of Business Ethics and Organization Studies*** ,16(1) : 33-40

46. Lodhia, S., and Martin, N. (2014). Corporate sustainability indicators: An Australian mining case study. ***Journal of Cleaner Production***, 84: 107-115.

47. Maubane, P., Prinsloo, A., and Van Rooyen, N. (2014). Sustainability reporting patterns of companies listed on the Johannesburg securities exchange. ***Public Relations Review***, 40(2): 153-160.

48. Mbekomize, C. J., and Wally-Dima, L. (2013). Social and environmental disclosure by Parastatals and companies listed on the Botswana stock exchange. ***Journal of Management and Sustainability***, 3(3): 66-75.

49. Michelon, G., and Parbonetti, A. (2012). The effect of corporate governance on sustainability disclosure. ***Journal of Management and Governance,*** 16(3): 477-509.

50. Montiel, I., and Delgado-Ceballos, J. (2014). Defining and measuring corporate sustainability are we there yet ?. ***Organization and Environment*** , 27(2):113-139.

51. Muttakin, M. B., and Khan, A. (2014). Determinants of corporate social disclosure: Empirical evidence from Bangladesh. ***Advances in Accounting*** , 30(1): 168-175.

52. Ortas, E., Gallego - Alvarez, I., and Etxeberria, A. I. (2015). Financial factors influencing the quality of corporate social responsibility and environmental management disclosure: A quantile regression approach.***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***.22(6) :362-380.

53. Perez, F., and Sanchez, L. E. (2009). Assessing the evolution of sustainability reporting in the mining sector. ***Environmental management***, 43(6): 949-961.

54. Quick, R. (2008). Voluntary sustainability reporting practices in Germany: A study on reporting quality. ***Portuguese Journal of Accounting and Management***, 5: 7-35

55. Roberts, D. H., and Koeplin, J. P. (2007). Sustainability reporting practices in Portugal: Greenwashing or triple bottom line?. ***International Business and Economics Research Journal***, 6(9): 29- 40.

56. Roca, L. C., and Searcy, C. (2012). An analysis of indicators disclosed in corporate sustainability reports. ***Journal of Cleaner Production***, 20(1):103-118.

57. Shamil, M.M., Shaikh M., J., Ho, P. L., and Krishnan, A. (2014). The influence of board characteristics on sustainability reporting: Empirical evidence from Sri Lankan firms. ***Asian Review of Accounting***, 22(2): 78-97.

58. Skouloudis, A., and Evangelinos, K. I. (2009). Sustainability reporting in Greece: Are we there yet?. ***Environmental Quality Management***, 19(1): 43-60.

59. Tuli, S. (2013). A Comparative study of sustainability disclosure practices of India and USA. ***Asia-Pacific Journal of Management Research and Innovation,*** 9 (1): 35-44.

60. Word Business Council for Sustainable Development WBCSD (2002). Sustainable development reporting: Striking the balance.

61. Zahid, M., and Ghazali, Z. (2015). Corporate sustainability practices among Malaysian REITs and property listed companies. ***World Journal of Science, Technology and Sustainable Development***, 12(2): 100-118.

62. Zhang, J. (2013). Determinants of corporate environmental and social disclosure in Chinese listed mining, electricity supply and chemical companies annual reports. ***Master thesis***, Available at: http://ro.ecu.edu.au/theses/529 .